مجموعة رسائل

الإمام الغزالي

لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي
المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

طبعة منقحة ومصححة

إبراهيم أمين محمد

المكتبة التوفيقية
ت: ٥٩٠١١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

الإمام الغزالي
مجموعة رسائل الإمام الغزالي
إبراهيم أمين محمد
المكتبة التوفيقية

مجموعة رسائل

الإمام الغزالي

راجعها وحققها

ابراهيم أمين محمد

المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

٥٩٠٤١٧٥ ٥٩٢٢٤١٠

المكتبة التوفيقية

القاهرة – مصر
العنوان: أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين
تليفون: ٥٩٠٤١٧٥ – ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)
فاكس: ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt
Add.: In Fornt of the Green Door Of El Hussen
Tel : (00202) 5904175 - 5922410
Fax : 6847957

إشراف

توفيق شعلان

مجموعة رسائل
الإمام الغزالي
لحجة الإسلام الإمام أبي حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ

١ - الحكمة في مخلوقات الله عز وجل.
٢ - معراج السالكين.
٣ - روضة الطالبين وعمدة السالكين.
٤ - قواعد العقائد في التوحيد.
٥ - خلاصة التصانيف في التصوف.
٦ - القسطاس المستقيم.
٧ - منهاج العارفين.
٨ - الرسالة اللدنية.
٩ - فيصل التفرقة.
١٠ - أيها الولد.
١١ - مشكاة الأنوار.
١٢ - رسالة الطير.
١٣ - الرسالة الوعظية.
١٤ - إلجام العوام عن علم الكلام.
١٥ - المضنون به على غير أهله.
١٦ - الأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية.
١٧ - بداية الهداية.
١٨ - الأدب في الدين.
١٩ - كيمياء السعادة.
٢٠ - القواعد العشرة.
٢١ - الكشف والتبيين.
٢٢ - سر العالمين وكشف ما في الدارين.
٢٣ - الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة.
٢٤ - المنقذ من الضلال.
٢٥ - المواعظ في الأحاديث القدسية.
٢٦ - قانون التأويل.

أو اثنين سلوك مسلك السلف فى الإيمان بالرسل والتصديق المجمل بكل ما نزله الله تعالى وأخبر به رسوله من غير بحث وتفتيش عن الأدلة، بل الاشتغال بالتقوى عليه شغل شاغل إذ قال ﷺ حيث رأى أصحابه يخوضون بعد أن غضب حتى احمرت وجنتاه: **«أبهذا أمرتم تضربون كتاب الله بعضه ببعض انظروا ما أمركم الله به فافعلوا وما نهاكم عنه فانتهوا»**. فهذا تنبيه على المنهج الحق، واستيفاء ذلك شرحناه فى كتاب (قواعد العقائد) فيطلب منه والسلام.

إلجام العوام عن علم الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الرسالة

الحمد لله الذى تجلى لكافة عباده بصفاته وأسمائه وتاهت عقول الطالبين فى بيداء كبريائه، وقص أجنحة الأفكار دون حمى عزته وتعالى بجلاله عن أن تدرك الأفهام كنه حقيقته. واستوفى قلوب أوليائه وخاصته واستغرق أرواحهم حتى احترقوا بنار محبته وبهتوا فى إشراق أنوار عظمته، وخرست ألسنتهم عن الثناء على جمال حضرته إلا بما أسمعهم من أسمائه وصفاته وأنبأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير خليقته وعلى أصحابه وعترته.

أما بعد: فقد سألتنى أرشدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا فى الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار، وما يجرى مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، وأنهم زعموا أن معتقدهم فيه معتقد السلف، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف، وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه فى هذه الأخبار، وأكشف فيه الغطاء عن الحق، وأميز ما يجب البحث عنه عما يجب الإمساك والكف عن الخوض فيه، فأجبتك إلى طلبتك متقربًا إلى الله سبحانه وتعالى بإظهار الحق الصريح من غير مداهنة ومراقبة جانب ومحافظة على تعصب لمذهب دون مذهب، فالحق أولى بالمراقبة، والصدق والإنصاف أولى بالمحافظة عليه، وأسأل الله التسديد والتوفيق وهو بإجابة داعية حقيق، وها أنا أرتب الكتاب على ثلاثة أبواب:

باب فى بيان حقيقة مذهب السلف فى هذه الأخبار.

وباب فى البرهان على الحق فيه مذهب السلف وأن من خالفهم فهو مبتدع.

وباب فى فصول متفرقة نافعة فى هذا الفن.

الباب الأول

فى شرح اعتقاد السلف فى هذه الأخبار.

اعلم: أن الحق الصريح الذى لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف أعنى مذهب الصحابة والتابعين وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه.

فأقول: حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم اعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة.

أما التقديس: فأعنى به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها.

وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله ﷺ وإن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق وأنه حق على الوجه الذى قاله وأراده.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما السكوت: فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه فى خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما الإمساك: فأن لا يتصرف فى تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أُخرى والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

وأما الكف: فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه.

وأما التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفى عليه لعجزه فقد خفى على رسول الله ﷺ أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء، فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لاينبغى أن يظن بالسلف الخلاف فى شئ منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة إن شاء الله تعالى:

الوظيفة الأولى: التقديس ومعناه أنه إذا سمع اليد والإصبع وقوله ﷺ: «**إنَّ الله خَمَّرَ طينَةَ آدَمَ بيَده. وإنَّ قَلْبَ المُؤْمنِ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ منْ أَصَابعِ الرَّحْمنِ**»، فينبغى أن يعلم أن اليَدَ تَطلق لمعنيين أحدهما هو الموضع الأصلى وهو عضو مركب من لحم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة أعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنحى عن ذلك المكان، (وقد يستعار هذا اللفظ) أعنى اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً كما يقال: البلدة فى

يد الأمير فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق قطعًا ويقينًا أنَّ رسول الله ﷺ لم يرد بذلك جسمًا هو عضو مركب من لحم ودم وعظم، وأن ذلك فى حق الله تعالى محال وهو عنه مقدس، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضائه فهو عابد صنم فإن كل جسم فهو مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الصنم كانت كفرًا لإنه مخلوق، وكان مخلوقًا لأنه جسم فمن عبد جسمًا فهو كافر بإجماع الأئمة السلف منهم والخلف. سواء كان ذلك الجسم كثيفًا كالجبال الصم الصلاب، أو لطيفًا كالهواء والماء، وسواء كان مظلمًا كالأرض أو مشرقًا كالشمس والقمر والكواكب. أو مشفًا لا لون له كالهواء، أو عظيمًا كالعرش والكرسى والسماء، أو صغيرًا كالذرة والهباء، أو جمادًا كالحجارة، أو حيوانًا كالإنسان. فالجسم صنم فإن يقدر حسنه وجماله أو عظمه أوصغره أو صلابته وبقاؤه لا يخرج عن كونه صنمًا، ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وإصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث، وليعتقد بعده أنه عبارة عن معنى من المعانى ليس بجسم ولا عرض فى جسم يليق ذلك المعنى بالله تعالى، فإن كان لا يدرى ذلك المعنى ولايفهم كنه حقيقته فليس عليه فى ذلك تكليف أصلاً، فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه أن لا يخوض فيه كما سيأتى.

مثال آخر: إذا سمع الصورة فى قوله ﷺ: **«إنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِه»**، **«وإنّى رَأَيْتُ رَبِّى فى أَحْسَنِ صُورَةَ»** فينبغى أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة فى أجسام مؤلَّفة مرتبة ترتيبًا مخصوصًا مثل الأنف والعين والفم والخد التى هى أجسام وهى لحوم وعظام، وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة فى جسم ولا هو ترتيب فى أجسام. كقولك عرف صورته وما يجرى مجراه، فليتحقق كل مؤمن أن الصورة فى حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول الذى هو جسم لحمى وعظمى مركب من أنف وفم وخد، فإن جميع ذلك أجسام وهيئات فى أجسام، وخالق الأجسام والهيئات كلها منزه عن متشابهتها وصفاتها، وإذا علم هذا يقينًا فهو مؤمن فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا المعنى فما الذى أراده فينبغى أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فإنه ليس على قدر طاقته، لكن ينبغى أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته بما ليس بجسم ولا عرض فى جسم.

مثال آخر: إذا قرع سمعه النزول فى قوله ﷺ: **«يَنْزِلُ الله تَعَالى فى كُلِّ لَيْلَة إلى السَّماء الدُّنيا»**. فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقًا يفتقر فيه إلى ثلاثة أجسام: جسم عال هو مكان لساكنه، وجسم سافل كذلك، وجسم منتقل من السافل

إلى العالى ومن العالى إلى السافل، فإن كان من أسفل إلى علو سمى صعودًا وعروجًا ورقيًّا، وإن كان من علو إلى أسفل سمى نزولاً وهبوطًا، وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه إلى تقدير انتقال وحركة فى جسم، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦]. وما رئى البعير والبقر نازلاً من السماء بالانتقال بل هى مخلوقة فى الأرحام ولإنزالها معنى لا محالة، كما قال الشافعى ﷺ: دخلت مصر فلم يقيموا كلامى، فنزلت ثم نزلت ثم نزلت فلم يرد به انتقال جسده إلى أسفل فتحقق المؤمن قطعًا أن النزول فى حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول وهو انتقال شخص وجسد من علو إلى أسفل، فإن الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم فإن خطر له أنه لم يرد هذا فما الذى أراد فيقال له: أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز، فليس هذا بعشك فادرجى، واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت، واعلم أنه أريد به معنى من المعانى التى يجوز أن يراد بالنزول فى لغة العرب. ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنتَ لا تعلم حقيقته وكيفيته.

ومثال آخر: إذا سمع لفظ الفوق فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

وفى قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين.

أحدهما: نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل يعنى أن الأعلى من جانب رأس الأسفل وقد يطلق لفوقية الرتبة، وبهذا المعنى يقال: الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير، وكما يقال: العلم فوق العلم، والأول يستدعى جسمًا ينسب إلى جسيم.

والثانى: لا يستدعيه فليعتقد المؤمن قطعًا أن الأول غير مراد وأنه على الله تعالى محال، فإنه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام وإذا عرف نفى هذا المحال فلا عليه إن لم يعرف أنه لماذا أطلق وماذا أريد فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره.

الوظيفة الثانية: الإيمان والتصديق وهو أنه يعلم قطعًا أن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته، وأن رسول الله ﷺ صادق فى وصف الله تعالى به، فليؤمن بذلك وليوقن بأن ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب فيه وليقل آمنا وصدقنا، وأن ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه وحق بالمعنى الذى أراده وعلى الوجه الذى قاله، وإن كنت لا تقف على حقيقته فإن قلت التصديق إنما يكون بعد التصور، والإيمان إنما يكون بعد التفهم، فهذه الألفاظ إذا لم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد

صدق قائلها فيها؟ فجوابك أن التصديق بالأمور الجميلة ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الألفاظ معان، وأن كل اسم فله مسمى إذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقًا مخبرًا عنه على ما هو عليه، فهذا معقول على سبيل الإجمال، بل يمكن أن يفهم من هذه الألفاظ أُمور جميلة غير مفصلة، ويمكن التصديق كما إذا قال فى البيت حيوان أمكن أن يصدق دون أن يعرف أنه إنسان أو فرس أوغيره، بل لو قال فيه شئ أمكن تصديقه وإن لم يعرف ما ذلك الشيء، فكذلك من سمع الاستواء على العرش فهم على الجملة أنه أريد بذلك نسبة خاصة إلى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف أن تلك النسبة هى نسبة الاستقرار عليه أوالإقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالقهر أو معنى آخر من معانى النسبة فأمكن التصديق به، وإن قلت فأى فائدة فى مخاطبة الخلق بما لا يفهمون وجوابك أنه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله وهم الأولياء والراسخون فى العلم وقد فهموا، وليس من شرط من خاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما يفهم الصبيان والعوام بالإضافة إلى العارفين كالصبيان بالإضافة إلى البالغين، ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه، وعلى البالغين أن يجيبوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أصله فخوضوا فى حديث غيره فقد قيل للجاهل: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾ [النحل: ٤٣]. فإن كانوا يطيقون فهموهم وإلا قالوا لهم: ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [الإسراء: ٨٥]. فلا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم، ما لكم ولهذا السؤال. هذه معان الإيمان بها واجب والكيفية مجهولة أى لكم، والسؤال عنها بدعة كما قال مالك: الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والإيمان به واجب، فإذًا الإيمان بالجمليات التى ليست مفصلة فى الذهن ممكن ولكن تقديسه الذى هو نفى للمحال عنه ينبغى أن يكون مفصلاً، فإن المنفى هى الجسمية ولوازمها ونعنى بالجسم هاهنا الشخص المقدر الطويل العريض العميق، الذى يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذى يدفع ما يطلب مكانه إن كان قويًا ويندفع ويتنحى عن مكانه بقوة دافعة إن كان ضعيفًا، وإنما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لأن العامى ربما لا يفهم المراد به.

الوظيفة الثالثة: الاعتراف بالعجز ويجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعانى وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى والمراد به أن يقر بالعجز، فإن التصديق واجب وهو عن دركة عاجز، فإن ادعى المعرفة فقد كذب وهذا معنى قول مالك: الكيفية مجهولة، يعنى تفصيل المراد به غير معلوم، بل الراسخون فى العلم والعارفون من الأولياء إن جاوزوا فى المعرفة حدود العوام وجالوا فى ميدان المعرفة وقطعوا من بواديها أميالاً كثيرة فما بقى لهم مما لم يبلغوه بين أيديهم أكثر بل لا نسبة لما طوى عنهم إلى ما كشف لهم لكثرة المطوى وقلة

المكشوف بالإضافة إليـه والإضافة إلى المطوى المستور. قال سيـد الأنبياء صلوات الله عليه: **«لا أحـصى ثناء عليك أنت كـمـا أثنيت على نفـسك»**. وبالإضافـة إلى المكشـوف، قال صلوات الله عليه: **«أعـرفكم بالله أخـوفكم لله وأنا أعـرفكم بالله»**. ولأجل كـون العجـز والقصور ضروريًا فى آخر الأمر بالإضافة إلى منتـهى الحال قال سيد الصديقين: العجز عن درك الإدراك إدراك، فأوائل حقائق هذه المعانى بالإضافة إلى عوام الخلق كأواخرها بالإضافة إلى خواص الخلق، فكيف لا يجب عليه الاعتراف بالعجز!.

الوظيفة الرابعة: السكوت عن السؤال وذلك واجب على العوام لأن بالسؤال متعرض لما لا يطيقـه وخائض فيما ليس أهـلاً له، فإن سأل جاهلاً زاده جوابه جـهلاً وبما ورطه فى الكفر من حيث لا يشعر، وإن سأل عارفًا عجز العارف عن تفهيمه بل عجز عن تفهيم ولده مصلحته فى خـروجه إلى المكتب، بل عجز الصائغ عن تفهيم النجار دقـائق صناعته، فإن النجار وإن كان بـصيرًا بصناعته فـهو عاجز عن دقـائق الصياغة لأنه إنما يعلم دقـائق النجر لاستغراقه العمر فى تعلمه وممارسته، فكذلك يفهم الصائغ الصياغة أيضًا لصرف العمر إلى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه فالمشـغولون بالدنيا وبالعلوم التى ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفـة الأمور الإلهية عجز كافة المعرضين عن الصناعـات عن فهمها، بل عجز الصبى الرضيع عن الاعتذار بالخبز واللحم لقصور فى فطرته لا لعدم الخبز واللحم ولا لأنه قاصر على تغذية الأقوياء، لكن طبع الضعفـاء قاصر عن التغذى به فمن أطعم الصبى الضعيف اللحم والخبز وأمكنه من تناوله فـقد أهلكه، وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعانى يجب زجرهم ومنعـهم وضربهم بالدرة كما كان يفعله عـمر رضي الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات، وكما فعله رسول الله ﷺ فى الإنكار على قوم رآهم خاضوا فى مسألة القدر وسألوا عـنه، فقال ﷺ: **«فَبِـهذا أُمِـرْتُمْ»** وَقَالَ: **«إِنَّما هَلَـكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُـمْ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ»** أو لفظ هذا معناه كما اشتهر فى الخبر. ولهذا أقول يحرم على الوعاظ على رءوس المنابر الجواب عن هذه الأسئلة بالخوض فى التأويل والتفصيل، بل الواجب عليهم الاقتصار على ما ذكرناه وذكره السلـف، وهو المبالغة فى التقديس ونفى التشبـيه وأنه تعالى منزه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة فى هذا بما أراد حتى يقول: كل ما خطر ببالكم وهجس فى ضميـركم وتصور فى خاطركم فإنه تعالى خالقـها وهو منزه عنها وعن مشابهـتها وأن ليس المراد بالأخبار شـيئًا من ذلك، وأما حـقيقة المراد فلستم من أهل مـعرفتهـا والسؤال عنها، فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه ومانهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيتم عنه فلا تسألوا عنه ومـهما سمعتم شـيئًا من ذلك فاسكتوا وقـولوا: آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم إلا قليلاً، وليس هذا من جملة ما أوتيناه.

الوظيفة الخامسة: الإمساك عن التصرف فى ألفاظ واردة يجب على عموم الخلق الجمود على ألفاظ هذه الأخبار والإمساك عن التصرف فيها من ستة أوجه: التفسير، والتأويل، والتصرف، والتفريع، والجمع، والتفريق.

الأول: التفسير وأعنى به تبديل اللفظ بلغة أُخرى يقوم مقامها فى العربية أو معناها بالفارسية أو التركية، بل لا يجوز النطق إلا باللفظ الوارد لأن من الألفاظ العربية مالا يوجد لها فارسية تطابقها. ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعانى التى جرت عادة العرب باستعارتها منها. ومنها ما يكون مشتركًا فى العربية ولا يكون فى العجمية كذلك.

أما الأول: مثاله لفظ الاستواء فإنه ليس له فى الفارسية لفظ مطابق يؤدى بين الفرس من المعنى الذى يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لايشتمل على مزيد إيهام إذ فارسيته أن يقال: «راستا باستان» وهذان لفظان: الأول: ينبئ عن انتصاب واستقامة فيما يتصور أن ينحنى ويعوج. والثانى: ينبئ عن سكون وثابت فيما يتصور أن يتحرك ويضطرب وإشعاره بهذه المعانى وإشارته إليها فى العجمية أظهر من إشعار لفظ الاستواء وإشارته إليها، فإذا تفاوت فى الدلالة والإشعار لم يكن هذا مثل الأول وإنما تجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذى لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما يباينه أو يخالفه ولو بأدنى شئ وأدقه وأخفاه.

ومثال الثانى: أن الأصبع يستعار فى لسان العرب للنعمة يقال لفلان عندى أصبع أى نعمة ومعناها بالفارسية انكشفت وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة، وتوسع العرب فى التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لا نسبة لتوسع العرب إلى جمود العجم، فإذا أحسن إرادة المعنى المستعار له فى العرب وسمج ذلك فى العجم نفر القلب عما سمج ومجه السمع ولم يمل إليه، فإذا تفاوتا لم يكن التفسير تبديلاً بالمثل بل بالخلاف ولا يجوز التبديل إلا بالمثل.

مثال الثالث: العين فإن من فسره بأظهر معانيه، فيقول هو جسم وهو مشترك فى لغة العرب بين العضو الناصر وبين الماء والذهب والفضة، وليس اللفظ اسم وهو مشترك هذا الاشتراك وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منه، فلأجل هذا نرى المنع من التبديل والاقتصار على العربية، فإن قيل: هذا التفاوت إن ادعيتموه فى جميع الألفاظ فهو غير صحيح إذ لا فرق بين قولك خبز ونان وبين قولك لحم وكوشت، وإن اعترف بأن ذلك فى البعض فامنع من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل، فالجواب الحق أن التفاوت فى البعض لا فى الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان فى اللغتين وفى الاشتراك

والاستعارة وسائر الأمور ولكن إذا انقسم إلى ما يجوز وإلى ما لا يجوز وليس إدراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جليًّا سهلاً يسيرًا على كافة الخلق بل يكثر فيه الإشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل، فنحن بين أن نحسم الباب احتياطًا إذ لا حاجة ولا ضرورة إلى التبديل وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق ورطة الخطر، فليت شعرى أى الأمرين أعزم وأحوط، والمنظور فيه ذات الإله وصفاته وما عندى أن عاقلاً متدينًا لا يقر بأن هذا الأمر مخطر، فإن الخطر فى الصفات الإلهية يجب اجتنابه. كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم وللحذر من خلط الأنساب احتياطًا لحكم الولاية والوراثة وما يترتب على النسب، فقالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والآيسة والصغيرة وعند العزل، لأن باطن الأرحام إنما يطلع عليه علام الغيوب فإنه يعلم ما فى الأرحام، فلو فتحنا باب النظر إلى التفصيل كنا راكبين متن الخطر فإيجاب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر، فكما أن إيجاب العدة حكم شرعى فتحريم تبديل العربية حكم شرعى ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الأول، ويعلم أن الاحتياط فى الخبر عن الله وعن صفاته وعما أراده بألفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط فى العدة وكل ما احتاط به الفقهاء من هذا القبيل.

أما التصرف الثانى: التأويل، وهو بيان معناه بعد إزالة ظاهره وهذا إما يقع من العامى نفسه، أو من العارف مع العامى، أو من العارف مع نفسه وبينه وبين ربه، فهذه ثلاثة مواضع.

الأول: تأويل العامى على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق ممن لا يحسن السباحة. ولاشك فى تحريم ذلك، وبحر معرفة الله أبعد غورًا وأكثر معاطب ومهالك من بحر الماء، لأن هلاك هذا البحر لا حياة بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل إلا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الأبدية فشتان بين الخطرين.

الموضع الثانى: أن يكون ذلك من العالم مع العامى وهو أيضًا ممنوع، ومثاله: أن يجر السباح الغواص فى البحر مع نفسه عاجزًا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لأنه عرضة لخطر الهلاك فإنه لايقوى على حفظه فى لجة البحر، وإن قدر على حفظه فى القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه، وإن أمره بالسكون عند التطام الأمواج وإقبال التماسيح وقد فغرت فاها للالتقام اضطرب قلبه وبدنه ولم يسكن على حسب مراده لقصور طاقته، وهذا هو المثال الحق للعالم إذا فتح للعامى باب التأويلات والتصرف فى خلاف الظواهر، وفى معنى العوام الأديب والنحوى والمحدث والمفسر والفقيه والمتكلم بل كل عالم سوى المتجردين لعلم السباحة فى بحار المعرفة القاصرين أعمارهم

عليه، الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات، المعرضين عن المال والجاه والخلق وسائر اللذات، المخلصين لله تعالى فى العلوم والأعمال، بجميع حدود الشريعة وآدابها فى القيام بالطاعات وترك المنكرات، المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى لله، المستحقرين للدنيا بل الآخرة والفردوس الأعلى فى جنب محبة الله تعالى، فهؤلاء هم أهل الغوص فى بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة إلى أن يسعد واحد بالدر المكنون والسر المخزون، أولئك الذين سبقت لهم من الله الحسنى فهم الفائزون: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [القصص: ٦٩].

الموضع الثالث: تأويل العارف مع نفسه فى سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه، فإن الذى انقدح فى سره أن المراد من لفظ الاستواء والفوق مثلاً إما أن يكون مقطوعًا به أو مشكوكًا فيه أو مظنونًا ظنًا غالبًا. فإن كان قطعيًا فليعتقده،وإن كان مشكوكًا فليجتنبه ولا يحكمن على مراد الله ورسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه مثله من غير ترجيح، بل الواجب على الشاك التوقف، وإن كان مظنونًا فاعلم أن للظن متعلقين: أحدهما: أن المعنى الذى انقدح عنده هل هو جائز فى حق الله تعالى أم هو محال؟ والثانى: أن يعلم قطعًا جوازه لكن تردد فى أنه هل هو مراده أم لا؟

مثال الأول: تأويل لفظ الفوق بالعلو المعنوى الذى هو المراد بقولنا: السلطان فوق الوزير، فإنا لانشك فى ثبوت معناها لله تعالى لكنا ربما نتردد فى أن لفظ الفوق فى قوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. هل أريد به العلو المعنوى أم أريد به معنى آخر يليق بجلال الله تعالى دون العلو بالمكان الذى هو محال على ما ليس بجسم ولا هو صفة فى جسم.

ومثال الثانى: تأويل لفظ الاستواء على العرش، بأنه أراد به النسبة الخاصة التى للعرش ونسبته أن الله تعالى يتصرف فى جميع العالم ويدبر الأمر من السماء إلى الأرض بواسطة العرش فإنه لا يحدث فى العالم صورة ما لم يحدثه فى العرش، كما لا يحدث النقاش والكاتب صورة وكلمة على البياض ما لم يحدثه فى الدماغ. بل لا يحدث البناء صورة الأبنية ما لم يحدث صورتها فى الدماغ، فبواسطة الدماغ يدبر القلب أمر عالمه الذى هو بدنة فربما نتردد فى أنّ إثبات هذه النسبة للعرش إلى الله تعالى هل جائز، إما لوجود فى نفسه أو لأنه أجرى به سنته وعادته وإن لم يكن خلافه محالاً كما أجرى عادته فى حق قلب الإنسان بأن لا يمكنه التدبير إلا بواسطة الدماغ، وإن كان فى قدرة الله تعالى تمكينه منه دون الدماغ لو سبقت به إرادته الأزلية وحقت به الكلمة القديمة التى هى علمه فصار خلافه ممتنعًا لا لقصور فى ذات القدرة لكن لاستحالة ما يخالف الإرادة القديمة والعلم السابق

الأزلى، ولذلك قال: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٦٢، الفتح: ٢٣]. وإنما لا تتبدل لوجوبها وإنما وجوبها لصدورها عن إرادة أزلية واجبة، ونتيجة الواجب واجبة ونقيضها محال وإن لم يكن محالاً فى ذاته، ولكنه محال لغيره وهو إفضاؤه إلى أن ينقلب العلم الأولى جهلاً ويمنع نفوذ المشيئة الأزلية، فإذاً إثبات هذه النسبة لله تعالى مع العرش فى تدبير المملكة بواسطته إن كان جائزًا عقلاً، فهل واقع وجودًا؟ هذا مما قد يتردد فيه الناظر وربما يظن وجوده هذا مثال الظن فى نفس المعنى، والأول مثال الظن فى كون المعنى مرادًا باللفظ مع كون المعنى فى نفسه صحيحًا جائزًا وبينهما فرقان، لكن كل واحد من الظنين إذا انقدح فى النفس وحاك فى الصدر فلا يدخل تحت الاختبار دفعة عن النفس ولا يمكنه أن يظن، فإن للظن أسبابًا ضرورية لايمكن دفعها ولا يكلف الله نفسًا إلاوسعها، لكن عليه وظيفتان:

إحداهما: أن لايدع نفسه تطمئن إليه جزمًا من غير شعور بإمكان الغلط فيه، ولا ينبغى أن يحكم من نفسه بموجب ظنه حكمًا جازمًا.

والثاني: أنه إن ذكره لم يطلق القول بأن المراد بأن بالاستواء كذا، أو المراد بالفوق كذا، لأنه حكم بما لا يعلم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. لكن يقول: أنا أظن أنه كذا فيكون صادقًا فى خبره عن نفسه وعن ضميره، ولا يكون حكمًا على صفة الله ولا على مراده بكلامه، بل حكمًا على نفسه ونبأ عن ضميره، فإن قيل: وهل يجوز ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل ضميره، وكذلك لو كان قاطعًا، فهل له أن يتحدث به؟ قلنا: تحدثه به إنما يكون على أربعة أوجه: فإما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله فى الاستبصار أو مع من هو مستعد للاستبصار بذكائه وفطنته وتجرده لطلب معرفة الله تعال، أو مع العامى فإن كان قاطعًا فله أن يحدث نفسه به ويحدث من هو مثله فى الاستبصار أو من هو متجرد لطلب المعرفة مستعد له خال عن الميل إلى الدنيا والشهوات والتعصبات للمذاهب وطلب المباهاة بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام. فمن اتصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن الفطن المتعطش إلى المعرفة للمعرفة لا لغرض آخر يحيك فى صدره أشكال الظواهر وربما يلقيه فى تأويلات فاسدة لشدة شرهه على الفرار عن مقتضى الظواهر ومنع العلم أهله -علم- كبثه إلى غير أهله، وأما العامى فلا ينبغى أن يحدث به وفى معنى العامى كل من لا يتصف بالصفات المذكورة، بل مثاله ما ذكرناه من إطعام الرضيع الأطعمة القوية التى لا يطيقها. وأما المظنون فتحدثه مع نفسه اضطرار فإن ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لا زالت النفس تتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه، فلا منع منه ولاشك فى منع التحدث

به مع العوام، بل هو أولى بالمنع من المقطوع. أما تحدثه مع من هو فى مثل درجته فى المعرفة أو مع المستعد له ففيه نظر، فيحتمل أن يقال هو جائز ولا يزيد على أن يقول أظن كذا وهو صادق، ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذكره متصرف بالظن فى صفة الله تعالى أو فى مراده من كلامه وفيه خطر، وإباحته تعرف بنص أو إجماع أو قياس على منصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فإن قيل يدل على الجواز ثلاثة أمور:

الأول: الدليل الذى دل على إباحة الصدق وهو صادق، فإنه ليس يخبر إلا عن ظنه وهو ظان.

والثانى: أقاويل المفسرين فى القرآن بالحدس والظن، إذ كل ما قالوه غير مسموع من الرسول ﷺ، بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الأقاويل وتعارضت.

والثالث: اجماع التابعين على نقل الأخبار المتشابهة التى نقلها آحاد الصحابة ولم تتواتر، وما اشتمل عليه الصحيح الذى نقله العدل عن العدل فإنهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل إلا الظن.

والجواب عن الأول: أن المباح صدق لا يخشى منه ضرر، وبث هذه الظنون لا يخلو عن ضرر فقد يسمعه من يسكن إليه ويعتقده جزمًا فيحكم فى صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن أشكال الظواهر، فإذا وجد مستروحًا من المعنى ولو كان مظنونًا سكن إليه واعتقد جزمًا، وربما يكون غلطًا فيكون قد اعتقد فى صفات الله تعالى ما هو الباطل أو حكم عليه فى كلامه بما لم يرد به.

وأما الثانى: وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاستواء والفوق وغيره، بل لعل ذلك فى الأحكام الفقهية أو فى حكايات أحوال الأنبياء والكفار والمواعظ والأمثال وما لا يعظم خطر الخطأ فيه.

وأما الثالث: فقد قال قائلون لا يجوز أن يعتمده فى هذا الباب إلا ما ورد فى القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ تواترًا يفيد العلم. فأما أخبار الآحاد، فلا يقبل فيه ولا نشتغل بتأويله عند من يميل إلى التأويل، ولا بروايته عند من يقتصر على الرواية، لأن ذلك حكم بالمظنون واعتماد عليه، وما ذكروه ليس ببعيد لكنه مخالف لظاهر ما درج عليه السلف، فإنهم قبلوا هذه الأخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع أنه لا يجوز اتهام العدل بالكذب لا سيما فى صفات الله تعالى، فإذا روى الصديق رضي الله عنه خبرًا، وقال سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا فرد روايته تكذيب له ونسبة له إلى الوضع أو إلى السهو فقبلوه وقالوا:

قال أبو بكر، قال رسول الله ﷺ قال أنس قال رسول الله ﷺ وكذا فى التابعين، فالآن إذا ثبت عندهم بأدلة الشرع أنه لاسبيل إلى اتهام العدل التقى من الصحابة ﷺ أجمعين، فمن أين يجب أن لا يتهم ظنون الآحاد وأن ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض الظن إثم. فإذا قال الشارع: ما أخبركم به العدل فصدقوه واقبلوه وانقلوه واظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثتكم به نفوسكم من ظنونكم فاقبلوه واظهروه وارووا عن ظنونكم وضمائركم ونفوسكم ما قالته، فليس هذا فى معنى المنصوص، ولهذا تقول ما رواه غير العدل من هذا الجنس ينبغى أن يعرض عنه ولا يروى ويحتاط فيه أكثر مما يحتاط فى المواعظ والأمثال وما يجرى مجراها.

والجواب الثانى: أن تلك الأخبار روتها الصحابة لأنهم سمعوه يقينًا فما نقلوا إلا تيقنوه والتابعون قبلوه ورووه، وما قالوا: قال رسول الله ﷺ كذا، بل قالوا: قال فلان قال رسول الله ﷺ كذا وكانوا صادقين، وما أهملوا روايته لاشتمال كل حديث على فوائد سوى اللفظ الموهم عند العارف معنًى حقيقيًّا يفهمه منه ليس ذلك ظنيًّا فى حقه. مثال رواية الصحابى عن رسول الله ﷺ قوله: «**ينزل الله تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول هل من داع فأستجيب له، هل من مستغفر فأغفر له**»، الحديث. فهذا الحديث سيق لنهاية الترغيب فى قيام الليل وله تأثير عظيم فى تحريك الدواعى للتهجد الذى هو أفضل العبادات، فلو ترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل إلى إهمالها وليس فيه إلا إيهام لفظ النزول عند الصبى، والعامى الجارى مجرى الصبى، وما أهون على البصير أن يغرس فى قلب العامى التنزيه والتقديس عن صورة النزول بأن يقول له: إن كان نزوله إلى السماء الدنيا ليسمعنا نداءه وقوله فما أسمعنا فأى فائدة فى نزوله، ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا، فهذا القدر يعرف العامى أن ظاهر النزول باطل بل مثاله أن يريد من فى المشرق إسماع شخص فى المغرب ومناداته، فيتقدم إلى المغرب بأقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم أنه لا يسمع، فيكون نقله الأقدام عملاً باطلاً وفعلاً كفعل المجانين، فكيف يستقر مثل هذا فى قلب عاقل، بل يضطر بهذا القدر كل عامى إلى أن يتيقن نفى صورة النزول، وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام كاستحالة النزول من غير انتقال، فإذًا الفائدة فى نقل هذه الأخبار عظيمة والضرر يسير، فأنى يساوى هذا حكاية الظنون المنقدحة فى الأنفس، فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد فى إباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع، ولا يبعد ذكر وجه ثالث وهو أن ينظر إلى قرائن حال السائل والمستمع، فإن علم أنه ينتفع به ذكره، وإن علم أنه يتضرر تركه، وإن ظن أحد الأمرين كان ظنه كالعالم فى إباحة الذكر، وكم من إنسان لا تتحرك داعيته باطنًا إلى معرفة هذه المعانى ولا يحيك فى نفسه إشكال من ظواهرها، فذكر

التأويل معه مشوش، وكم من إنسان يحيك فى نفسه إشكال الظاهر حتى يكاد أن يسوء اعتقاد فى الرسول ﷺ وينكر قوله الموهم، فمثل هذا لو ذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذى ينبو عنه اللفظ انتفع به ولا بأس بذكره معه فإنه دواء لدائه، وإن كان داء فى غيره، ولكن لا ينبغى أن يذكر على رءوس المنابر لأن ذلك يحرك الدواعى الساكنة من أكثر المستمعين، وقد كانوا عنه غافلين وعن إشكاله منفكين، ولما كان زمان السلف الأول زمان سكون القلب بالغوا فى الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعى وتشويش القلوب، فمن خالفهم فى ذلك الزمان فهو الذى حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك فى القلوب مع الاستغناء عنه فباء بالإثم. أما الآن وقد فشا ذلك فى بعض البلاد فالعذر فى إظهار شئ من ذلك رجاء لإماطة الأوهام الباطلة عن القلوب أظهر واللوم عن قائله أقل فإن قيل فقد فرقتم بين التأويل المقطوع والمظنون فبماذا يحصل القطع بصحة التأويل؟ قلنا بأمرين:

أحدهما: أن يكون المعنى مقطوعًا ثبوته لله تعالى كفوقية المرتبة.

الثانى: أن لا يكون اللفظ محتملاً إلا لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين الثانى مثاله قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾ [الأنعام: ١٨]. فإنه إن ظهر فى وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة، وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال: السيد فوق العبد، والزوج فوق الزوجة، والسلطان فوق الوزير، فالله فوق عباده بهذا المعنى وهذا كالمقطوع به فى لفظ الفوق وأنه لا يستعمل لسان العرب إلا فى هذين المعنيين، أما لفظ الاستواء إلى السماء وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه فى اللغة هذا الانحصار، وإذا تردد بين ثلاثة معان معنيان جائزان على الله تعالى ومعنى واحد وهو الباطل، فتنزيله على أحد المعنيين الجائزين أن يكون بالظن وبالاحتمال المجرد وهذا تمام النظر فى الكف عن التأويل.

التصريف الثالث: الذى يجب الإمساك عنه التصريف، ومعناه أنه إذا ورد قوله تعالى: ﴿**اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ**﴾ . فلا ينبغى أن يقال مستو ويستوى، لأن المعنى يجوز أن يختلف لأن دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله: ﴿**رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ**﴾ [الرعد: ٢]. بل هو كقوله: ﴿**خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ**﴾ [البقرة: ٢٩]. فإن هذا يدل على استواء قد انقضى من إقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطته، ففى تغيير التصاريف ما يوقع فى تغيير الدلالات والاحتمالات، فليجتنب التصريف كما يجتنب الزيادة فإن تحت التصرف الزيادة والنقصان.

التصرف الرابع: الذى يجب الإمساك عنه القياس والتفريع مثل: أن يرد لفظ اليد فلا يجوز إثبات الساعد والعضد والكف مصيرًا إلى أن هذا من لوازم اليد، وإذا ورد الأصبع لم يجز ذكر الأنملة كما لا يجوز ذكر اللحم والعظم والعصب، وإن كانت اليد المشهورة لا تنفك عنه وأبعد من هذه الزيادة إثبات الرجل عند ورود اليد، وإثبات الفم عند ورود العين أو عند ورود الضحك، وإثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر، وكل ذلك محال وكذب وزيادة، وقد يتجاسر بعض الحمقى من المشبهة الحشوية فلذلك ذكرناه.

التصرف الخامس: لا يجمع بين متفرق، ولقد بعد عن التوفيق من صنَّف كتابًا فى جمع الأخبار خاصة ورسم فى كل عضو بابًا فقال: باب فى إثبات الرأس وباب فى اليد إلى غير ذلك، وسماه: كتاب الصفات. فإن هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله ﷺ فى أوقات متفرقة متباعدة اعتمادًا على قرائن مختلفة تفهم السامعين معانٍ صحيحة، فإذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الإنسان صار جمع تلك المتفرقات فى السمع دفعة واحدة عظيمة فى تأكيد الظاهر وإيهام التشبيه وصار الإشكال فى أن رسول الله ﷺ لما نطق بما يوهم خلاف الحق أعظم فى النفس وأوقع، بل الكلمة الواحدة يتطرق إليها الاحتمال، فإذا اتصل بها ثانية وثالثة ورابعة من جنس واحد صار متواليًا يضعف الاحتمال بالإضافة إلى الجملة، ولذلك يحصل من الظن بقول المخبرين وثلاثة ما لا يحصل بقول الواحد، بل يحصل من العلم القطعى بخبر التواتر ما لا يحصل بالآحاد ويحصل من وكل ذلك نتيجة الاجتماع إذ يتطرق الاحتمال إلى قول كل عدل وإلى كل واحدة من القرائن، فإذا انقطع الاحتمال أو ضعف فلذلك لايجوز جمع المفترقات.

التصرف السادس: التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقة فلا يفرق بين مجتمعة، فإن كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة فى تفهم معناه مطلقًا ومرجحة الاحتمال الضعيف فيه، فإذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثال قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾ [الأنعام: ١٨]. لا تسلط على أن يقول القائل هو فوق، لأنه إذا ذكر القاهر قبله ظهر دلالة الفوق على الفوقية التى للقاهر مع المقهور وهى فوقية الرتبة ولفظ القاهر يدل عليه بل يجوز أن يقول وهو القاهر فوق غيره، بل ينبغى أن يقول فوق عباده لأن ذكر العبودية فى وصفه فى الله فوقه يؤكد احتمال فوقية السيادة إذ لا يحسن أن يقال زيد فوق عمر. وقبل أن يتبين تفاوتهما فى معنى السيادة والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الأمر بالسلطنة أو بالأبوة أو بالزوجية، فهذه الأمور يغفل عنها العلماء فضلاً عن العوام، فكيف يسلط العوام فى مثل ذلك على التصرف بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير وأنواع التغيير، ولأجل هذه الدقائق بالغ السلف فى الجمود والاقتصار على موارد التوفيق كما ورد

على الوجه الذى ورد وباللفظ الذى ورد والحق ما قالوه والصواب ما رأوه، فأهمّ المواضع بالاحتياط ما هو تصرف فى ذات الله وصفاته، وأحق المواضع بإلجام اللسان وتقييده عن الحريات فيما يعظم فيه الخطر وأى خطر أعظم من الكفر.

الوظيفة السادسة: فى الكف بعد الإمساك. وأعنى بالكف كف الباطن عن التفكير فى هذه الأمور، فذلك واجب عليه كما وجب عليه إمساك اللسان عن السؤال والتصرف، وهذا أثقل الوظائف وأشدها وهو واجب كما وجب على العاجز الزمن أن يخوض غمرة البحار، وإن كان يتقاضاه طبعه أن يغوص فى البحار ويخرج دررها وجواهرها، ولكن لا ينبغى أن تغره نفاسة جواهرها مع عجزه عن نيلها، بل ينبغى أن ينظر إلى عجزه وكثرة معاطبها ومهالكها ويتفكر أنه إن فاته نفائس البحار فما فاته إلا زيادات وتوسعات فى المعيشة وهو مستغن عنها، فإن غرق أو التقمه تمساح فإنه أصل الحياة. فإن قلت: إن لم ينصرف قلبه من التفكر والتشوف إلى البحث فما طريقه؟ قلت: طريقه أن يشغل نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر، فإن لم يقدر فبعلم آخر لا يناسب هذا الجنس من لغة أو نحو أو خط أو طب أو فقه، فإن لم يمكنه فبحرفة أوصناعة ولو الحراثة والحياكة، فإن لم يقدر فبلعب ولهو وكل ذلك خير له من الخوض فى هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره، بل لو اشتغل العامى بالمعاصى البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن معرفة الله تعالى، فإن ذلك غايته الفسق وهذا عاقبته الشرك ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ** ﴾ [النساء: ١١٦].

فإن قلت: العامى إذا لم تكن نفسه إلى الاعتقادات الدينية إلا بدليل، فهل يجوز أن يكون له الدليل فإن جوزت ذلك فقد رخصت له فى التفكر والنظر، وأى فرق بينه وبين غيره؟

الجواب: أنى أجوز له أن يسمع الدليل على معرفة الخالق ووحدانيته وعلى صدق الرسول وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين: أحدهما: أن لا يزاد معه على الأدلة التى فى القرآن. والآخر: أن لا يمارى فيه مراءً ظاهرًا ولا يتفكر فيه إلا تفكرًا سهلاً جليًّا ولايمعن فى التفكر ولا يوغل غاية الإيغال فى البحث، وأدلة هذه الأمور الأربعة ما ذكر فى القرآن.

أما الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى: ﴿ **قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ** ﴾ [يونس: ٣١]. وقوله: ﴿ **أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ۝٦ وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ**

بهيج ﴿٧﴾ تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ﴿٨﴾ ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد ﴿٩﴾ والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾ [ق: ٦-١٠].
وكقوله: ﴿فلينظر الإنسان إلى طعامه ﴿٢٤﴾ أنا صببنا الماء صبا ﴿٢٥﴾ ثم شققنا الأرض شقا ﴿٢٦﴾ فأنبتنا فيها حبا ﴿٢٧﴾ وعنبا وقضبا ﴿٢٨﴾ وزيتونا ونخلا ﴿٢٩﴾ وحدائق غلبا ﴿٣٠﴾ وفاكهة وأبا﴾ [عبس: ٢٤-٣١]. وقوله: ﴿ألم نجعل الأرض مهادا ﴿٦﴾ والجبال أوتادا﴾ إلى قوله: ﴿وجنات ألفافا﴾ [النبأ: ٦ - ١٦]. وأمثال ذلك هى قريب من خمسائة آية جمعناها فى كتاب جواهر القرآن بها ينبغى أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لا بقول المتكلمين إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة ثم الحارث يفتقر إلى محدث، فإن تلك التقسيمات والمقدمات وإثباتها بأدلتها الرسمية يشوش قلوب العوام، والدلالات الظاهرة القريبة من الأفهام على ما فى القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم وتغرس فى قلوبهم الاعتقادات الجازمة.

وأما الدليل على الوحدانية فيقنع فيه بما فى القرآن من قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فإن اجتماع المدبرين سبب إفساد التدبير، وبمثل قوله: ﴿لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلا﴾ [الإسراء: ٤٢]. وقوله تعالى: ﴿ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾ [المؤمنون: ٩١]. وأما صدق الرسول فيستدل عليه بقوله تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا﴾ [الإسراء: ٨٨]. وبقوله: ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ [البقرة: ٢٣]. وقوله: ﴿قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾ [هود: ١٣]. وأمثاله، وأما اليوم الآخر: فيستدل عليه بقوله تعالى: ﴿قال من يحيي العظام وهي رميم ﴿٧٨﴾ قل يحييها الذي أنشأها أول مرة﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]. وبقوله: ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى ﴿٣٦﴾ ألم يك نطفة من مني يمنى﴾ إلى قوله: ﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾ [القيامة: ٣٦، ٤٠]. وبقوله: ﴿يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب﴾ إلى قوله: ﴿فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج﴾ [الحج: ٥]. وأمثال ذلك كثير فى القرآن، فلا ينبغى أن يزاد عليه.

فإن قيل: فهذه الأدلة التى اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلالتها، فما بالهم يمتنعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمتنعون عنها، وكل ذلك مدرك بنظر العقل وتأمله فإن فتح للعامى باب النظر فليفتح مطلقًا أو ليسد عليه طريق النظر رأسًا وليكلف التقليد من غير دليل.

الجواب: إن الدلالة تنقسم إلى ما يحتاج فيه إلى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامى وقدرته، وإلى ما هو جلى سابق إلى الأفهام ببادئ الرأى من أول النظر مما يدركه

كافة الناس بسهولة، فهذا لا خطر فيه، وما يفتقر إلى التدقيق فليس على حد وسعه، فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع به كل إنسان، وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس وتستضر به الأكثرون، بل أدلة القرآن كالماء الذى ينتفع به الصبى الرضيع والرجل القوى وسائر الأدلة كالأطعمة التى ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا ينتفع بها الصبيان أصلاً، ولهذا قلنا أدلة القرآن أيضًا ينبغى أن يصغى إليها إصغاء إلى كلام جلى ولا يمارى فى الإمراء ظاهرًا، ولا يكلف نفسه تدقيق الفكر وتحقيق النظر، فمن الجلى أن من قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدر، كما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]. وأن التدبير لا ينتظم فى دار واحدة بمدبرين، فكيف ينتظم فى كل العالم؟ وأن من خلق علم كما قال تعالى: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤]. فهذه الأدلة تجرى للعوام مجرى الماء الذى جعل الله منه كل شئ حى، وما أخذه المتكلمون وراء ذلك من تنقير وسؤال وتوجيه إشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة وضرره فى حق أكثر الخلق ظاهر، فهو الذى ينبغى أن يتوقى. والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة والعيان والتجربة وما ثار من الشر منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول من الصحابة عن مثل ذلك، ويدل عليه أيضًا أن رسول الله ﷺ والصحابة بأجمعهم ما سلكوا فى المحاجة مسلك المتكلمين فى تقسماتهم وتدقيقاتهم لا لعجز منهم عن ذلك، فلو علموا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا فى تحرير الأدلة خوضًا يزيد على خوضهم فى مسائل الفرائض.

فإن قيل: إنما أمركوا عنه لقلة الحاجة، فإن البدع إنما نبغت بعدهم فعظم حاجة المتأخرين، وعلم الكلام راجع إلى علم معالجة المرضى بالبدع، فلما قلَّت فى زمانهم أمراض البدع قلَّت عنايتهم بجميع طرق المعالجة، فالجواب من وجهين.

أحدهما: أنهم فى مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع، بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضى الدهور ولا يقع مثله لأن ذلك مما أمكن وقوعه فصفوا علمه ورتبوه قبل وقوعه إذ علموا أنه لا ضرر فى الخوض فيه وفى بيان حكم الواقعة قبل وقوعها، والعناية بإزالة البدع ونزعها عن النفوس أهم فلم يتخذوا ذلك صناعة لأنهم عرفوا أن الاستضرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع، ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض لخاضوا فيه.

والجواب الثانى: أنهم كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى فى إثبات نبوة محمد ﷺ، وإلى إثبات البعث مع منكريه، ثم ما زادوا فى هذه القواعد التى هى أمهات العقائد على أدلة القرآن، فمن أقنعه ذلك قبلوه ومن لم يقنع قتلوه وعدلوا إلى السيف

والسنان بعد إفشاء أدلة وما ركبوا ظهر اللجاج فى وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحريم طريق المجادلة وتذليل طرقها ومنهاجها، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن ومنبع التشويش ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان على أننا ننصف ولا ننكر أن حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وأن لطول الزمان وبعد العهد عن عصر النبوة تأثيراً فى إثارة الإشكالات وأن للعلاج طريقين:

أحدهما: الخوض فى البيان والبرهان إلى أن يصلح واحد يفسد به اثنان، فإن صلاحه بالإضافة إلى الأكياس وفساده بالإضافة إلى البله وما أقل الأكياس وما أكثر البله والعناية بالأكثر أولى.

الطريق الثانى: طريق السلف فى الكف والسكوت والعدول إلى الدرة والسوط والسيف، وذلك مما يقتنع الأكثرين وإن كان لا يقنع الأقلين، وآية إقناعه أن من يسترق من الكفار من العبيد والإماء تراهم يسلمون تحت ظلال السيوف ثم يستمرون عليه حتى يصير طوعًا ما كان فى البداية كرهًا، ويصير اعتقادًا جزمًا ما كان فى الابتداء مراءً وشكًّا، وذلك بمشاهدة أهل الدين والمؤانسة بهم وسماع كلام الله ورؤية الصالحين وخبرهم وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم مناسبة أشد من مناسبة الجدل والدليل، فإذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قومًا دون قوم وجب ترجيح الأنفع فى الأكثر، فالمعاصرون للطبيب الأول المؤيد بروح القدس المكاشف من الحضرة الإلهية الموحى إليه من الخبير البصير بأسرار عباده وبواطنهم أعرف بالأصوب والأصلح قطعًا، فسلوك سبيلهم لا محالة أولى.

الوظيفة السابعة: التسليم لأهل المعرفة وبيان أنه يجب على العامى أن يعتقد أن ما انطوى عنه من معانى هذه الظواهر وأسرارها ليس منطويًا عن رسول الله ﷺ، وعن الصديق، وعن أكابر الصحابة، وعن الأولياء والعلماء الراسخين، وأنه إنما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته، فلا ينبغى أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين وليس ما يخلو عنه مخادع العجائز يلزم منه أن يخلو عنه خزائن الملوك، فقد خلق الناس أشتاتًا متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر، فانظر إلى تفاوتها وتباعد ما بينهما صورة ولونًا وخاصية ونفاسة، فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف، فبعضها معدن النبوة والولاية والعمل ومعرفة الله تعالى، وبعضها معدن للشهوات البهيمية والأخلاق الشيطانية، بل ترى الناس يتفاوتون فى الحرف والصناعات فقد يقدر الواحد بخفة يده وحذاقة صناعته على أمور لا يطمع الآخر فى بلوغ أوائله فضلاً عن غايته، ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره. فكذلك معرفة الله تعالى، بل كما ينقسم الناس إلى جبان عاجز لا يطيق النظر إلى التطام أمواج البحر وإن كان على ساحله، وإلى من يطيق ذلك لكن لا يطيق رفع الرجل عن

الأرض اعتمادًا على السباحة، وإلى من يطيق السباحة إلى حد قريب من الشط لكن لا يمكنه الخوض فى أطرافه وإن كان قائمًا فى الماء على رجله، وإلى من يطيق ذلك لكن لا يطيق خوض البحر إلى لجته والمواضع المغرقة المخطرة، وإلى من يطيق ذلك لكن لايطيق الغوص فى عمق البحر إلى مستقره الذى فيه نفائسه وجوهره، فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله حذو القذة بالقذة من غير فرق.

فإن قيل: فالعارفون محيطون بكمال معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شئ.

قلنا: هيهات فقد بيَّنا بالبرهان القطعى فى كتاب المقصد الأقصى فى معانى أسماء الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنه معرفته إلا الله، وأن الخلائق وإن اتسعت معرفتهم وغزر علمهم، فإذا أضيف ذلك إلى علم الله سبحانه فما أوتو من العلم إلا قليلاً،لكن ينبغى أن يعلم أن الحضرة الإلهية محيطة بكل ما فى الوجود إذ ليس فى الوجود إلا الله وأفعاله، فالكل من الحضرة الإلهية كما أن جميع أرباب الولايات فى المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية، وأنت لا تفهم الحضرة الإلهية إلا بالتمثيل إلى الحضرة السلطانية، فاعلم أن كل ما فى الوجود داخل فى الحضرة الإلهية، ولكن كما أن السلطان له فى مملكته قصر خاص وفى فناء قصره ميدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا يمكنون من مجاوزة العتبة ولا إلى طرف الميدان ثم يؤذن لخواص المملكة فى مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت فى القرب والبعد بحسب مناصبهم، وربما لم يطرق إلى القصر الخاص إلا الوزير وحده، ثم إن الملك يطلع الوزير من أسرار ملكه على مايريد ويستأثر عنه بأمور لا يطلعه عليها، فكذلك فافهم على هذا المثال تفاوت الخلق فى القرب والبعد من الحضرة الإلهية، فالعتبة التى هى آخر الميدان موقف العوام ومردهم لا سبيل لهم إلى مجاوزتها، فإن جاوزوا حدهم استوجبوا الزجر والتنكيل، وأما العارفون فقد جاوزوا العتبة وانسرحوا فى الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفة فى القرب والبعد وتفاوت ما بينهم كثير، وإن اشتركوا فى مجاوزة العتبة وتقدموا على العوام المفترشين. وإما حظيرة القدس فى صدر الميدان فهى أعلى من أن يطأها أقدام العارفين وأرفع من أن يمتد إليها أبصار الناظرين، بل لا يلمح ذلك الجناب الرفيع صغير وكبير إلا غض من الدهشة والحيرة طرفه فانقلب إليه البصر خاسئًا وهو حسير، فهذا ما يجب على العامى أن يؤمن به جملة وإن لم يحط به تفصيلاً، فهذه الوظائف السبع الواجبة على عوام الخلق فى هذه الأخبار التى سألت عنها حقيقة مذهب السلف، وأما الآن فنشتغل بإقامة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف.

الباب الثانى

فى إقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف وعليه برهانان: عقلى وسمعى. أما العقلى فاثنان كِلِى وتفصيلى. أما البرهان الكلى على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أُصول هى مسلمة عند كل عاقل.

الأول: أن أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالإضافة إلى حسن المعاد هو النبى ﷺ، فإن ما ينتفع به فى الآخرة أو يضر لا سبيل إلى معرفته بالتجربة، كما عرف الطبيب إذ لامجال للعلوم التجريبية إلا بما يشاهد على سبيل التكرر، ومن الذى رجع من ذلك العالم فأدرك بالمشاهدة ما نفع وضر وأخبر عنه ولا يدرك بقياس العقل، فإن العقول قاصرة عن ذلك، والعقلاء بأجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدى إلى ما بعد الموت ولا يرشد إلى وجه ضرر المعاصى ونفع الطاعات. لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بجملتهم أن ذلك لا يدرك إلا بنور النبوة وهى قوة وراء العقل يدرك بها من أمر الغيب فى الماضى والمستقبل أُمور لا على طريق التعرف بالأسباب العقلية، وهذا مما اتفق عليه الأوائل من الحكماء فضلاً عن الأولياء والعلماء والراسخين القاصرين نظرهم على الاقتباس من حضرة النبوة المقربين بقصور كل قوة سوى هذه القوة.

الأصل الثانى: أنه ﷺ أفاض إلى الخلق ما أوحى إليه من صلاح العباد فى معادهم ومعاشهم، وأنه ما كتم شيئًا من الوحى وأخفاه وطواه عن الخلق فإنه لم يبعث إلا لذلك، ولذلك كان رحمة للعالمين، فلم يكن منهما فيه وعرف ذلك علمًا ضروريًا من قرائن أحواله فى حرصه على إصلاح الخلق وشغفه بإرشادهم إلى صلاح معاشهم ومعادهم، فما ترك شيئًا مما يقرب الخلق إلى الجنة ورضاء الخالق إلا دلهم عليه وأمرهم به وحثهم عليه ولا شيئًا مما يقربهم إلى النار وإلى سخط الله إلا حذرهم منه ونهاهم عنه، وذلك فى العلم والعمل جميعًا.

الأصل الثالث: أن أعرف الناس بمعانى كلامه وأحراهم بالوقوف على كنهه ودرك أسرار الذين شاهدوا الوحى والتنزيل وعاصروه وصاحبوه، بل لازموه آناء الليل والنهار متشمرين لفهم معانى كلامه وتلقيه بالقبول للعمل به أولاً، وللنقل إلى من بعدهم ثانيًا، وللتقرب إلى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ونشره، وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع والفهم والحفظ والأداء فقال: «**نَضَّرَ الله امْرأً سَمِعَ مَقَالَتِى فَوَعَاها فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا**» الحديث. فليت شعرى أيتّهم رسول الله ﷺ بإخفائه وكتمانه عنهم حاشا منصب النبوة عن ذلك، أويتّهم أولئك الأكابر فى فهم كلامه وإدراك مقاصده أو

يتهمـون فى إخفائه وأسراره بعد الفـهم أو يتهمون فى معـاندته من حيث العمل ومخـالفته على سبيل المكابرة مع الاعتراف بتفهيمه وتكليفه. فهذه الأمور لايتسع لتقديرها عقل عاقل.

الأصل الرابع: أنهم فى طول عصرهم إلى آخر أعمـارهم ما دعوا الخلق إلى البحث والتفتـيش والتفسيـر والتأويل والتعرض لمثل هـذه الأمور بل بالغوا فى زجر من خـاض فيه وسأل عنه وتكـلم به على ما سنحكيـه عنهم، فلو كان ذلك من الدين أو كـان من مدارك الأحكام وعلم الدين لأقـبلوا عليه ليـلاً ونهاراً ودعوا إليـه أولادهم وأهليهم وتشـمروا عن ساق الجـد فى تأسيس أصوله وشـرح قوانينه تشمـيراً أبلغ من تشميـرهم فى تمهيد قـواعد الفرائض والمواريث، فنعلم بالـقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه والصـواب ما رأوه، لاسيما وقد أثنى عليهم رسول الله ﷺ وقال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِى ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**». وقال ﷺ: «**سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِى نَيِّفًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً النَّاجِيَة مِنْهُمْ وَاحِدَةً**». فقيل من هم؟ فقال: «**أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجَمَاعة**». فقال «**مَا أَنَا عَلَيْهِ الآنَ وَأَصْحَابِى**».

البرهان الثانى: هو التفصيلى. فنـقول ادعينا أن الحق هو مذهب السلف وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق فى ظواهر الأخبار المتشابهة، وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معـها فهو برهان كونه حقًا فمن يخالف؟ ليت شعـرى يخالف فى قولنا الأول أنه يجب على العامى التـقديس للحق عن التشـبيه ومـشابهة الأجسـام، أو فى قولنا الثانى إنه يجب عليه التـصديق والإيمان بما قاله الرسول ﷺ بالمعنى الذى أراده أو فى قولنا الثالث إنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعانى، أو فى قولنا الرابع إنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيهـما وراء طاقته، أو فى قولنا الخامس إنه يجب عليه إمـساك اللسان عن تغيـير الظواهر بالزيادة والنقـصان والجمع والتفـريق، أو فى قولنا السادس إنه يجب عليـه كف القلب عن التذكير فـيه والفكر مع عجزه عنه، وقـد قيل لهم تفكروا فى الخلق ولا تفكروا فى الخـالق، أو فى قولنا السابع إنه يجب عليـه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء والأولياء والعلماء الراسخين فـهذه أمور بيانها برهانها ولا يقدر أحد على جحدها وإنكارها إن كـان من أهل التمييز فـضلاً عن العلماء والعقلاء. فـهذه هى البراهين العقلية.

النمط الثانى: البرهان السـمعى على ذلك، وطريقه أن نـقول: الدليل على أن الحق مذهب السلف أن نقـيضه بدعة والبـدعة مذمومـة وضلالة، والخوض من جهـة العوام فى التأويل، والخوض بهم فـيه من جهة العلماء بدعـة مذمومة، وكان نقـيضه وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فها هنا ثلاثة أصول:

أحدها: أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة.

والثانى: أن كل بدعة فهى مذمومة.

والثالث: أن البدعة إذا كانت مذمومة كان نقيضها، وهى السنة القديمة محمودة ولا يمكن النزاع فى شئ من هذه الأصول، فإذا سلم ذلك ينتج أن الحق مذهب السلف.

فإن قيل: فبمَ تنكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة فيتنازع فى هذين وإن لم ينازع فى الثالث لظهورة؟ فنقول: الدليل على إثبات الأصل الأول من كون البدعة مذمومة اتفاق الأمة قاطبة على ذم البدعة وزجر المبتدع وتغيير من يعرف بالبدعة، وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وذلك غير واقع فى محل الظن، فذم رسول الله ﷺ البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطعى جملتها، وإن كان الاحتمال يتطرق إلى آحادها، وذلك كعلمنا بشجاعة على رضي الله عنه، وسخاوة حاتم، وحب رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها وما يجرى مجراه، فإن علم قطعًا بأخبار آحاد بلغت فى الكثرة مبلغًا لا يحتمل كذب ناقليها، وإن لم تكن آحاد تلك الأخبار متواترة، وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**عَلَيْكُم بِسُنَّتِى وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِى عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتُ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِى النَّارِ**» وَقَالَ ﷺ: «**اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا وَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم لَمَّا ابْتَدَعُوا فِى دِينِهِمْ وَتَرَكُوا سُنَنَ أَنْبِيَائِهِمْ وَقَالُوا بِآرَائِهِمْ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**» وقال ﷺ: «**إِذَا مَاتَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ فَقَدْ فُتِحَ عَلَى الإِسْلَامِ فَتْحٌ**». وقال ﷺ: «**مَنْ مَشَى إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ لِيُوقِّرَهُ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الإِسْلَامِ**». وقال ﷺ: «**مَنْ أَعْرَضَ عَنْ صَاحِبِ بِدْعَةٍ بُغْضًا لَهُ فِى اللهِ مَلأَ اللهُ قَلْبَهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا، وَمَنْ انْتَهَرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ رَفَعَ اللهُ لَهُ مِائَةَ دَرَجَةٍ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ أَوْ لَقِيَهُ بِالبِشْرِ أَوِ اسْتَقْبَلَهُ بِمَا يَسُرُّهُ فَقَدِ اسْتَخَفَّ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**». وقَالَ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لا يَقْبَلُ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ صَوْمًا وَلَا صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا حَجًّا وَلَا عُمْرَةً وَلَا جِهَادًا وَلَا صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَيَخْرُجُ مِنَ الإِسْلَامِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ أَوْ كَمَا تَخْرُجُ الشَّعْرَةُ مِنَ العَجِينِ**». فهذا وأمثاله مما يجاوز حد الحصر أفاد علمًا ضروريًا بكون البدعة مذمومة.

فإن قيل: سلمنا أن البدعة مذمومة، ولكن ما دليل الأصل الثانى وهو أن هذه بدعة، فإن البدعة عبارة عن كل محدث، قال الشافعى رضي الله عنه الجماعة فى التراويح بدعة وهى بدعة حسنة، وخوض الفقهاء فى تفاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من نقص وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من فنون مجادلة والزام كل ذلك مبدع لم يؤثر عن الصحابة شئ من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة مأثورة، ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث خاض فيه الألوان إما لاشتغالهم لما هو أهم منه وإما لسلامة القلوب

فى العصر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لمسيس الحاجة، حيث حدثت الأهواء والبدع إلى إبطالها وإفحام منتحلها؟

الجواب: أما ما ذكرتموه من أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة قديمة هو الحق وهذا بدعة رفعت سنة قديمة. إذ كان سنَّة الصحابة المنع من الخوض فيه، وزجر من سأل عنه، والمبالغة فى تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل، والخوض بالعوام فى غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم، وقد صح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من نقلة الآثار، وسير السلف حجة لا يتطرق إليها ريب ولا شك كما تواتر خوضهم فى مسائل الفرائض ومشاورتهم فى الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضًا بأخبار آحاد لا يتطرق الشك إلى مجموعها، كما نقل عن عمر ﷺ أنه سأل سائل عن آيتين متشابهتين فعلاه بالدرة، وكما روى أنه سأل سائل عن القرآن أهو مخلوق أم لا، فتعجب عمر من قوله فأخذ بيده حتى جاء به إلى على ﷺ، فقال: يا أبا الحسن استمع ما يقول هذا الرجل. قال: وما يقول يا أمير المؤمنين؟ فقال الرجل: سألته عن القرآن أمخلوق هو أم لا؟ فوجم لها ﷺ وطأطأ رأسه، ثم رفع رأسه وقال: سيكون لكلام هذا نبأ فى آخر الزمان ولو وليت من أمره ما وليت لضربت عنقه.

وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أبى هريرة، فهذا قول على بحضور عمر وأبى هريرة ﷺ ولم يقولا له ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة، ولا عرف على ﷺ فى نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف لحكم كلام الله تعالى وطلب معرفة لصفة القرآن الذى هو معجزة دالة على صدق الرسول، بل هو الدليل المعرف لأحكام التكليف، فلم يستوجب طالب المعرفة هذا التشديد، فانظر إلى فراسة على وإشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة، وأن ذلك سينتشر فى آخر الزمان الذى هو موسم الفتن ومطيتها بوعد رسول الله ﷺ، وانظر إلى تشديده وقوله: ولو وليت لضربت عنقه، فمثل أولئك السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحى والتنزيل واطلعوا على أسرار الدين وحقائقه، وقد قال ﷺ فى أحدهما: «**لو لم أبعث لبعث عمر**». وقال فى الثانى: «**أَنَا مَدِينَةُ العِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا**». يزجرون السائل عن هذا السؤال، ثم يزعم من بعدهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة وممن لو أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه. أن الحق والصواب قبول هذا السؤال والخوض فى الجواب وفتح هذا الباب، ثم يعتقد فيه أنه محق، وفى عمر وعلى أنهما مبطلان. هيهات ما أبعد عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قاس الملائكة بالحدادين ويرجح المجادلين على الأئمة الراشدين والسلف، فإذًا قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة السلف لا كخوض الفقهاء فى التفاريع والتفاصيل، فإنه ما نقل عنهم زجر عن

الخوض فيه، بل إمعانهم فى الخوض، وأما ما أبدع من فنون المجادلات فهى بدعة مذمومة عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها فى كتاب قواعد العقائد من كتب الإحياء. وأما مناظراتهم إن كان القصد منها التعاون على البحث عن مأخذ الشرع ومدارك الأحكام، فهى سنة السلف ولقد يتشاورون ويتناظرون فى المسائل الفقهية كما أبدعوا ألفاظًا وعبارات للتنبيه على مقاصدهم الصحيحة فلا حرج فى العبارات بل هى مباحة لمن يستعيرها ويستعملها، وإن كان مقصدهم المذموم من النظر الإفحام دون الإعلام، والإلزام دون الاستعلام، فذلك بدعة على خلاف السنة المأثورة.

الباب الثالث فى فصول متفرقة نافعة فى هذا الفن

فصل

إن قال قائل: ما الذى دعا الله ﷺ إلى إطلاق هذه الألفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها، أكان لا يدرى أنه يوهم التشبيه ويغلط الخلق ويسوقهم إلى اعتقاد الباطل فى ذات الله تعالى وصفاته، وحاشا منصب النبوة أن يخفى عليه ذلك، أو عرف لكن لم يبال بجهل الجهال وضلالة الضلال، وهذا أبعد وأشنع لأنه بعث شارحًا لا مبهمًا، ملبسًا ملغزًا، وهذا إشكال له وقع فى القلوب حتى جرَّ بعض الخلق إلى سوء الاعتقاد فيه فقالوا: لو كان نبيًّا لعرف الله ولو عرفه لما وصفه بما يستحيل عليه فى ذاته وصفاته، ومالت طائفة أُخرى إلى اعتقاد الظواهر، وقالوا: لو لم يكن حقًّا لما ذكره كذلك مطلقًا ولعدل عنها إلى غيرها أو قرنها بما يزيل الإبهام عنها فى سبيل حل هذا الإشكال العظيم.

الجواب: أن هذا الإشكال منحل عند أهل البصيرة، وبيانه أن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعة واحدة وما ذكرها، وإنما جمعها المشبهة وقد بينا أن لجمعها من التأثير فى الإيهان والتلبيس على الأفهام ما ليس لآحادها المفرقة، وإنما هى كلمات لهج بها فى جميع عمره فى أوقات متباعدة وإذا اقتصر منها على ما فى القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلى كلمات يسيرة معدودة، وإن أضيف إليها الأخبار الصحيحة فهى أيضًا قليلة، وإنما كثرت الروايات الشاذة الضعيفة التى لا يجوز التعويل عليها، ثم ما تواتر منها إن صح معها إيهام التشبيه وقد أدركها الحاضرون المشاهدون، فإذا نقل الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الإيهام، وأعظم القرائن فى زوال الإيهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر، ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة فى نفسه مقارنة لكل ما يسمع، فينمحق معه الإيهام انمحاقًا لا يشك فيه، ويعرف هذا بأمثلة:

الأول: أنه ﷺ سمى الكعبة بيت الله تعالى، وإطلاق هذا يوهم عند الصبيان وعند

من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه، لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وأن استقراره على العرش ينمحق في حقهم هذا الإيهام على وجه لا يشكون فيه، فلو قيل لهم: ما الذي دعا رسول الله ﷺ إلى إطلاق هذا اللفظ الموهم المخيل إلى السامع أن الكعبة مسكنه لبادروا بأجمعهم، وقالوا: هذا إنما يوهم في حق الصبيان والحمقى. وأما من تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه، فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به أن البيت مسكنه ومأواه، بل يعلم على البديهة أن المراد بهذه الإضافة تشريف البيت أو معنى سواه غير ما وضع له لفظ المضاف إلى ربه وساكنه. أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة أفادته علمًا قطعيًّا بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته إنه مأواه، وإن هذا إنما يوهم في حق من لم يسبق إلى هذه العقيدة، فكذلك رسول الله ﷺ خاطب به بهذه الألفاظ جماعة سبقوا إلى علم التقديس ونفى التشبيه وإنه منزه عن الجسمية وعوارضها، وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للإيهام لا يبقى معه شك، وإن جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويلها وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلالة الله تعالى.

المثال الثاني: إذا جرى لفقيه في كلامه لفظ الصور بين يدى الصبي أو العامي فقال: صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا، ولقد صورت للمسألة صورة في غاية الحسن ربما توهم الصبي أو العامي الذي لا يفهم معنى المسألة أن المسألة شئ له صورة، وفي تلك الصورة أنف وفم وعين على ما عرفه واشتهر عنده، أما من عرف حقيقة المسألة وإنها عبارة عن علوم مرتبة ترتيبًا مخصوصًا، فهل يتصور أن يفهم عينًا وأنفًا وفمًا كصورة الأجسام؟ هيهات. بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزهة عن الجسمية وعوارضها، فكذلك معرفة نفى الجسمية عن الإله وتقدسه عنها تكون قرينة في قلب كل مستمع مفهمة لمعنى الصورة في قوله خلق الله آدم على صورته ويتعجب العارف بتقديسه عن الجسمية ممن يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية، كما يتعجب ممن يتوهم للمسألة صورة جسمانية.

المثال الثالث: إذا قال القائل بين يدى الصبي: بغداد في يد الخليفة ربما يتوهم أن بغداد بين أصابعه، وأنه قد احتوى عليها براحته كما يحتوى على حجره ومدره، وكذلك كل عامي لم يفهم المراد بلفظ بغداد. أما من علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور أن يخطر له ذلك أو يتوهم وهل يتصور أن يعترض على قائله ويقول: لماذا قلت بغداد في يد الخليفة؟ وهذا يوهم خلاف الحق ويفضى إلى الجهل حتى يعتقد أن بغداد بين أصابعه بل يقال له: يا سليم القلب هذا إنما يوهم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد، فأما من علمه فبالضرورة يعلم أنه ما أريد بهذه اليد العضو المشتمل على الكف والأصابع بل معنى آخر ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة سوى هذه المعرفة، فكذلك جميع الألفاظ الموهمة في الأخبار

يكفى فى دفع إيهامها قرينة واحدة وهى معرفة الله، وإنه ليس من جنس الأجسام، وهذا مما افتتح رسول الله ﷺ بنيانه فى أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ.

المثال الرابع: قال رسول الله ﷺ فى نسائه: «**أَطْوَلُكُنَّ يَدًا أَسْرَعُكُنَّ لحاقًا بى**» فَكَانَ بَعْضُ نِسْوَتِهِ يَتَعرَّفُ الطُّولَ بِالمَسَاحَةِ وَوَضْعِ اليَدِ عَلَى اليَدِ، حتى ذكر لهن أنه أراد بذلك المساحة فى الجود دون الطول للعضو، وكان رسول الله ﷺ ذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها إرادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه، فلما نقل اللفظ مجردًا عن قرينته حصل الإيهام، فهل كان لأحد أن يعترض على رسول الله ﷺ فى إطلاقه لفظًا جهل بعضهم معناه؟ إنما ذلك لأنه أطلق إطلاقًا مفهمًا فى حق الحاضرين مقرونًا مثلاً بذكر السخاوة، والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة، أو كان بحيث لا يمكن نقلها، أو ظن أنه لا حاجة إلى نقلها، وأن من يسمع يفهمه هو كما فهمه هو لما سمعه، فربما لا يشعر أن فهمه إنما كان بسبب القرينة، فلذلك يقتصر على نقل اللفظ، فبمثل هذه الأسباب بقيت الألفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهيم مع أن قرينة معرفة التقديس بمجردها كافية فى نفى الإيهام، وإن كانت ربما لا تكفى فى تعيين المراد به فهذه الدقائق لا بدّ من التنبه لها كالمثال الخامس.

إذا قال القائل بين يدى الصبى ومن يقرب منه درجة ممن لم يمارس الأحوال، ولا عرف العادات فى المجالسات فلان دخل مجمعًا وجلس فوق فلان ربما يتوهم السامع الجاهل الغبى أنه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه، ومن عرف العادات وعلم أن ما هو أقرب إلى الصدر فى الرتبة، وأن الفوق عبارة عن العلو يفهم منه أنه جلس بجنبه لا فوق رأسه، لكن جلس أقرب إلى الصدر، فالاعتراض على من خاطب بهذا الكلام وأهل المعرفة بالعادات من حيث إنه يجهله الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له، وأمثلة ذلك كثيرة. فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة أن هذه الألفاظ الصريحة انقلبت مفهوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة، ورجعت تلك القرائن إلى معارف سابقة ومقترنة، فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الإيهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التى بعضها هى المعارف، والواحدة منها معرفتهم أنهم لم يؤمروا بعبادة الأصنام، وإن من عبد جسمًا فقد عبد صنمًا كان الجسم صغيرًا أو كبيرًا، قبيحًا أو جميلاً، سافلاً أو عاليًا على الأرض أو على العرش. وكان نفى الجسمية ونفى لوازمها معلومًا لكافتهم على القطع بإعلام رسول الله ﷺ المبالغة فى التنزيه بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وسورة الإخلاص وقوله: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]. وبألفاظ كثيرة لا حصر لها مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها، وعلم ذلك إلا علمًا لا ريب فيه وكان ذلك كافيًا فى تعريفهم استحالة يد

هى عضو مركب من لحم وعظم، وكذا فى سائر الظواهر لأنها لاتدل إلا على الجسمية وعوارضها لو أطلق على جسم ولو أطلق على غير الجسم على ضرورة أنه ما أريد به ظاهره بل معني آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين، فهذا مما يزيل الإشكال.

فإن قيل: فلم لم يذكر بألفاظ ناصة عليها بحيث لا يوهم ظاهرها جهلاً ولا فى حق العامى والصبى؟

قلنا: لأنه إنما كلم الناس بلغة العرب، وليس فى لغة العرب ألفاظ ناصة على تلك المعانى، فكيف يكون فى اللغة لها نصوص وواضع اللغة لم يفهم تلك المعانى، فكيف وضع لها النصوص بل هى معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث، وذلك أيضًا فى بعض تلك الأمور لا فى كلها، فلما لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الألفاظ من موضعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة، كما أنا لا نستغنى عن أن نقول صورة هذه المسألة كذا وهى تخالف صورة المسألة الأخرى، وهى مستعارة من الصور الجسمانية، لكن واضع اللغة لما لم يضع لهيئة المسألة وخصوص ترتيبها اسمًا نصًّا إما لأنه لم يفهم المسألة أو فهم، لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصًّا خاصًّا اعتمادًا على إمكان الاستعارة أو لأنه علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظًا خاصًّا ناصًّا، لأن المعانى غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب أن تناهى فتبقى معان لها يجب أن يستعار اسمها من الموضوع، فاكتفى بوضع البعض وسائر اللغات أشد قصورًا من لغة العرب، فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم إذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم. كيف، ونحن نجوز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتمادًا على القرائن، فإنا لا نفرق بين أن يقول القائل: جلس زيد فوق عمرو، وبين أن يقول جلس أقرب منه إلى الصدر، وأن بغداد فى ولاية الخليفة أو فى يده إذا كان الكلام مع العقلاء، وليس فى الإمكان حفظ الألفاظ عن إفهام الصبيان والجهال، فالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركاكة فى الكلام وسخافة فى العقل وثقل فى اللفظ.

فإن قيل: فلم لم يكشف الغطاء عن المراد بإطلاق لفظ الإله ولم يقل إنه موجود ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل ولا هو فى مكان ولا هو فى جهة، بل الجهات كلها خالية عنه، فهذا هو الحق عند قوم، والإفصاح عنه كذلك، كما أفصح عنه المتكلمون ممكن ولم يكن فى عبارته ﷺ قصور، ولا فى رغبته فى كشفه الحق فتور، ولا فى معرفته نقصان؟

قلنا: من رأى هذا الحق اعتذر بأن هذا لو ذكره لنفر الناس عن قبوله، ولبادروا

بالإنكار وقالوا: هذا عين المحال ووقعوا فى التعطيل ولا خير فى المبالغة فى تنزيه ينتج التعطيل فى حق الكافة إلا الأقلين، وقد بعث رسول الله ﷺ داعيًا للخلق إلى سعادة الآخرة رحمة للعالمين. كيف ينطق بما فيه هلاك الأكثرين، بل أمر أن لا يكلم الناس إلا على قدر عقولهم، وقال ﷺ: «**مَنْ حدَّث النَّاسَ بِحَدِيث لا يَفْهَمُونَهُ كَانَ فِتْنَةً عَلَى بَعْضِهِمْ**». أو لفظ هذا معناه.

فإن قيل: إن كان فى المبالغة فى التنزيه خوف التعطيل بالإضافة إلى البعض ففى استعماله الألفاظ الموهمة خوف التشبيه بالإضافة إلى البعض.

قلنا: بينهما فرق من وجهين.

أحدهما: أن ذلك يدعو إلى التعطيل فى حق الأكثرين، وهذا يعود إلى التشبيه فى حق الأقلين، وأهون الضررين أولى بالاحتمال، وأعلم الضررين أولى بالاجتناب.

والثانى: أن علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل. إذ يكفى أن يقال مع هذه الظواهر: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]. وأنه ليس بجسم ولا مثل الأجسام. وأما إثبات موجود فى الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة فى التنزيه شديدًا جدًا، بل لا يقبله واحد من الألف لا سيما الأمة العربية.

فإن قيل: فعجز الناس عن الفهم هل يمهد عذر الأنبياء فى أن يثبتوا فى عقائدهم أمورًا على خلاف ما هى عليها ليثبت فى اعتقادهم أصل الإلهية حتى توهموا عندهم مثلاً أن الله مستقر على العرش وأنه فى السماء وأنه فوقهم فوقية المكان؟

قلنا: معاذ الله أن نظن ذلك أو يتوهم بنبى صادق أن يصف الله بغير ما هو متصف به، وأن يلقى ذلك فى اعتقاد الخلق، فإنما تأثير قصور فى استعمال الألفاظ مستعارة ربما يغلط الأغبياء فى فهمهما، وذلك لقصور اللغات وضرورة الخلق فى أن يذكر لهم ما يطيقون فهمه ومالا يفهمونه. فكيف عنه علاج عجز الخلق وقصورهم ولا ضرورة فى تفهيمهم خلاف الحق قصدًا لا سيما فى صفات الله. نعم، به ضرورة فى استعمال الألفاظ مستعارة ربما يغلط الأغبياء فى فهمها، وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات. فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدًا إلى التجهيل فمحال، سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض.

فإن قيل: قد جهل أهل التشبيه جهلاً يستند إلى ألفاظه فى الظواهر تفضى إلى جهلهم، فمهما جاء بلفظ مجمل ملبس فرضى به لم يفترق الحال بين أن يكون مجرد قصده إلى التجهيل، وبين أن يقصد التجهيل مهما حصل التجهيل، وهو عالم به وراض.

قلنا: لا نسلم أن جهل أهل التشبيه حصل بألفاظه، بل بتقصيرهم فى كسب معرفة التقديس وتقديمه على النظر فى الألفاظ، ولو حصلوا تلك المعرفة أولاً وقدموها لما

جهلوها، كما أن من حصل علم التقديس لم يجهل عند سماعه صورة المسألة، وإنما الواجب عليهم تحصيل هذا العلم، ثم مراجعة العلماء إذا شكوا فى ذلك، ثم كف النفس عن التأويل وإلزامها التقديس. وإذا رسم لهم العلماء، فإذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الشارع بأن الناس طباعهم الكسل والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضًا بذلك ولا سعيًا فى تحصيل الجهل، لكنه رضًا بقضاء الله وقدره فى قسمته حيث قال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]. وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]. ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٠]. ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]. فهذا هو القهر الإلهى فى فطرة الخلق ولا قدرة للأنبياء فى تغيير سنته التى لا تبديل لها.

فصل فى جواب مالك رضى الله عنه

لعلك تقول الكف عن السؤال والإمساك عن الجواب من أين يغنى، وقد شارع فى البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات، فكيف سبيل الجواب إذا سئل عن هذه المسائل؟

قلنا: الجواب ما قاله مالك رضي الله عنه فى الاستواء إذ قال: الاستواء معلوم، الحديث. فيذكر هذا الجواب فى كل مسألة سئل عنها العوام لينحسم سبيل الفتنة.

فإن قيل: فإذا سئل عن الفوق واليد والأصبع فبم يجيب.

قلنا: الجواب أن يقال ما قاله الرسول ﷺ. وقال الله تعالى وقد صدق حيث قال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. فيعلم قطعًا أنه ما أراد الجلوس والاستقرار الذى هو صفة الأجسام، ولا ندرى ما الذى أراده ولم نكلف معرفته وصدق حيث قال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]. وفوقية المكان محال، فإنه كان قبل المكان فهو الآن كما كان، وما أراد فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها السائل معرفته فكذلك نقول ولا يجوز إثبات اليد والأصبع مطلقًا، بل يجوز النطق بما نطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذى نطق به من غير زيادة ونقصان وجمع وتفريق وتأويل وتفصيل كما سبق، فنقول صدق حيث قال: «**خمَّر طينة آدم بيده**» وحيث قال: «**قلب المؤمن بين أصبع من أصابع الرحمن**» فنؤمن بذلك ولا نزيد ولا ننقص، وننقله كما روى ونقطع بنفى العضو المركب من اللحم والعصب، وإذا قيل: القرآن قديم أو مخلوق؟ قلنا: هو غير مخلوق لقوله ﷺ: «**القُرآنُ كَلامُ الله غَيْرُ مَخْلُوقٍ**». فإن قال: الحروف قديمة أو لا؟ قلنا: الجواب فى هذه

المسألة لم يذكرها الصحابة، فالخوض فيها بدعة فلا تسألوا عنها، فإن ابتلى الإنسان بهم فى بلدة غلبت فيها الحشوية وكفروا من لا يقول بقدم الحروف، فيقول المضطر إلى الجواب: إن عنيت بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم، وإن أردت بها غير القرآن وصفات الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا يزيد عليه، لأن تفهيم العوام حقيقة هذه المسألة عسيرة جدًّا، فإن قالوا: قد قالْ النبى ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا منَ القُرْآنِ فَلَهُ كَذَا**»، فأثبت الحروف للقرآن ووصف القرآن بأنه غير مخلوق، فلزم منه أن الحروف قديمة. قلنا: لا نزيد على ما قاله الرسول ﷺ، وهو أن القرآن غير مخلوق وهذه مسألة وإن كان للقرآن حروف فهى مسألة أخرى. وأما أن الحروف قديمة فهى مسألة ثالثة ولم نزد عليه فلا نقول به، ولا نزيد على ما قاله الرسول ﷺ، فإن زعموا أنه يلزم المسألتين السابقتين هذه المسألة. قلنا: هذا قياس وتفريع، وقد بينا أن لا سبيل إلى القياس والتفريع، بل يجب الاقتصار على ما ورد من غير تفريق، وكذلك إذا قالوا عربية القرآن قديمة لأنه قال القرآن قديم وقال: ﴿**أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾ [يوسف: ٢]. فالعربى قديم. فنقول: أما أن القرآن عربى فحق إذ نطق به القرآن، وأما أن القرآن قديم فحق إذ نطق به الرسول ﷺ، فعلى هذا الوجه يلجم العوام والحشوية عن التصرف فيه ونزمهم عن القياس والقول باللوازم، بل نزيد فى التضييق على هذا ونقول: إذا قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا لا يرخص فى أن يقول القرآن قديم ما لم يرد لفظ القديم إذ فرق بين غير مخلوق والقديم، إذ يقال: كلام فلان غير مخلوق أى غير موضوع، وقد يقال: المخلوق بمعنى المختلق فلفظ غير مخلوق يتطرق إليه هذا ولا يتطرق إلى لفظ القديم، فبينهما فرق، ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ، فإن هذا اللفظ لا ينبغى أن يحرف ويبدل ويغير ويصرف، بل يلزم أن يعتقد أنه حق بالمعنى الذى أراه، وكل من وصف القرآن بأنه مخلوق من غير نقل نص فيه مقصود، فقد أبدع وزاد ومال عن مذهب السلف وحاد.

فصل فى أن الإيمان قديم

فإن قيل: من المسائل المعروفة قولهم إن الإيمان قديم، فإذا سئلنا عنه فبم نجيب؟

قلنا: إن ملكنا زمام الأمر واستولينا على السائل منعناه عن هذا الكلام السخيف الذى لا جدوى له، وقلنا: إن هذا بدعة، وإن كنا مغلوبين فى بلادهم فنجيب ونقول ما الذى أردت بالإيمان؟ إن أردت به شيئًا من معارف الخلق وصفاتهم فجميع صفات الخلق مخلوقة، وإن أردت به شيئًا من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع صفات الله تعالى قديمة، وإن أردت ما ليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير مفهوم ولا متصور وما لا يفهم ولا

يتصور ذاته، كيف يفهم حكمه في القدم والحدوث. والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا عدول عنه إلا بضرورة وسبيل المضطر ما ذكرنا، فإن وجدناه ذكيًّا مستفهمًا لفهم الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الإشكال في القرآن وقلنا:

اعلم أن كلّ شيء فله في الوجود أربع مراتب: وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البياض المكتوب عليه كالنار مثلاً، فإن لها وجودًا في التنور ووجودًا في الخيال والذهن، وأعني بهذا الوجود العلم بنفس النار وحقيقتها ولها وجود في اللسان وهي الكلمة الدالة عليه، أعني لفظ النار ولها وجود في البياض المكتوب عليه بالرقوم. والإحراق صفة خاصة للنار كالقدم للقرآن ولكلام الله تعالى، والمحرق من هذه الجملة الذي في التنور دون الذي في الأذهان، وفي اللسان وعلى البياض إذ لو كان المحرق في البياض أو اللسان لاحترق، ولكن لو قيل لنا: النار محرقة؟ قلنا: نعم. فإن قيل لنا: كلمة النار محرقة؟ قلنا: لا، فإن قيل: حروف النار محرقة؟ قلنا: لا، فإن قيل: مرقوم هذه الحروف على البياض محرقة؟ قلنا: لا، فإن قيل: المذكور بكلمة النار أو المكتوب بكلمة النار محرق؟ قلنا: نعم. لأن المذكور والمكتوب بهذه الكلمة ما في التنور وما في التنور محرق، فكذلك القدم وصف كلام الله تعالى كالإحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم القرآن وجوده على أربع مراتب. أولها: وهي الأصل وجوده قائمًا بذات الله تعالى يضاهي وجود النار في التنور ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ**﴾ [النحل: ٦٠]. ولكن لا بدّ من هذه الأمثلة في تفهيم العجزة والقدم وصف خاص لهذا الوجود. والثانية: وجوده العلمي في أذهاننا عند التعليم قبل أن ننطق بلساننا، ثم وجوده في لساننا بتقطيع أصواتنا، ثم وجوده في الأوراق بالكتب، فإذا سئلنا عما في أذهاننا من علم القرآن قبل النطق به. قلنا: علمنا صفته وهي مخلوقة لكن المعلوم به قديم، كما أن بالنار وثبوت صورتها في خيالنا غير محرق لكن المعلوم به محرق، وإن سئلنا عن صوتنا وحركة لساننا ونطقنا قلنا: ذلك صفة لساننا فلساننا حادث وصفته توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع، لكن منطوقنا ومذكورنا ومقروءنا ومتلونا بهذه الأصوات الحادثة قديم، كما أن ذكرنا حروف النار بلساننا كان المذكور بهذه الحروف محرقًا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا غير محرق إلا أن يقول قائل: حروف النار عبارة عن نفس النار. قلنا: إن كان كذلك، فحروف النار محرقة وحروف القرآن إن كان عبارة عن نفس المقروء فهي قديمة، وكذلك المخطوط برقوم النار والمكتوب به محرق لأنه الأوراق من غير إحراق واحتراق، فهذه أربع درجات في الوجود تشتبه على العوام لا يمكنهم إدراك تفاصيلها وخاصة كل واحدة منهن، فلذلك لا نخوض

بهم فيها لا لجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكنه تفاصيلها. إن النار من حيث إنها فى التنور توصف بأنها محرقة وخامدة ومشتعلة، ومن حيث إنها فى اللسان يوصف بأنها عجمى وتركى وعربى وكثيرة الحروف وقليلة الحروف، وما فى التنور لا ينقسم إلى العجمى والتركى والعربى، وما فى اللسان لا توصف بالخمود والاشتعال، وإذا كان مكتوبًا على البياض يوصف بأنه أحمر وأخضر وأسود وأنه بقلم المحقق أو الثلث والرقاع، أو قلم النسخ وهو فى اللسان لايمكن أن يوصف بذلك، واسم النار يطلق على ما فى التنور وما فى القلب وما فى اللسان وما على القرطاس، لكن باشتراك الاسم فأطلق على ما فى التنور حقيقة وعلى ما فى الذهن من العلم لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنه صورة محاكية للنار الحقيقى، كما أن ما يرى فى المرآة يسمى إنسانًا ونارًا لا بالحقيقة ولكن بمعنى إنها صورة محاكية للنار الحقيقى والإنسان وما فى اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث، وهو أنه دلالة دالة على ما فى الذهن وهذا يختلف بالاصطلاحات والأول والثانى لا اختلاف فيهما، وما فى القرطاس يسمى نارًا بمعنى رابع، وهو أنها رقوم تدل بالاصطلاح على ما فى اللسان ومهما فهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شئ من هذه الأمور الأربعة، فإذا ورد الخبر أن القرآن فى قلب العبد وأنه فى لسان القارئ وأنه صفة ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع، ولم يتناقص عند الأذكياء وصدق بالجميع مع الإحاطة بحقيقة المراد، وهذه أمور جلية دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكى ولا أدق، وأغمض منها عن البليد الغبى، فحق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال له: قل القرآن غير مخلوق واسكت ولا تزد عليه ولاتنقص ولا تفتش عنه ولا تبحث، وأما الذكى فيروح عن غمه هذا الإشكال فى لحظة ويوصى بأن لا يحدث العامى به حتى لا يكلفه ما ليس فى طاقته، وهكذا جميع موضع الإشكالات فى الظواهر فيها حقائق جلية لأرباب البصائر ملتبسة على العميان من العوام، فلا ينبغى أن يظن بأكابر السلف عجزهم عن معرفة هذه الحقيقة، وإن لن يحرروا ألفاظها تحرير صنعة ولكنهم عرفوه وعرفوا عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتوهم وذلك عين الحق والصواب. لا أعنى بأكابر السلف الأكابر من حيث الجاه والاشتهار، ولكن من حيث الغوص على المعانى والاطلاع على الأسرار، وعند هذا ربما انقلب الأمر فى حق العوام واعتقدوا فى الأشهر أنه الأكبر وذلك سبب آخر من أسباب الضلال.

فصل

فإن قال قائل: العامى إذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل، ومن لم يعرف الدليل كان جاهلاً بالمدلول، وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفته. أى بالإيمان به والتصديق

بوجوده أولاً، وبتقديسه عن سمات الحوادث ومتشابهة غيره ثانيًا، وبوحدانيته ثالثًا، وبصفاته من العلم والقدرة ونفوذ المشيئة وغيرها رابعًا، وهذه الأمور ليست ضرورية فهى إذًا مطلوبة،وكل علم مطلوب فلا سبيل إلى اقتناصه وتحصيله إلا بشبكة الأدلة والنظر فى الأدلة والتفطن لوجه دلالتها على المطلوب وكيفية إنتاجها وذلك لا يتم إلا بمعرفة شروط البراهين وكيفية ترتيب المقدمات واستنتاج النتائج، ذلك شيئًا فشيئًا إلى تمام علم البحث واستيفاء علم الكلام إلى آخر النظر فى المعقولات، وكذلك يجب على العامى أن يصدق الرسول ﷺ فى كل ما جاء به، وصدقه ليس بضرورى بل هو بشر كسائر الخلق فلا بدّ من دليل يميزه عن غيره ممن تحدى بالنبوة كاذبًا ولا يمكن ذلك إلا بالنظر فى المعجزة ومعرفة حقيقة المعجزة وشروطها إلى آخر النظر فى النبوات وهو لب علم الكلام.

قلنا: الواجب على الخلق الإيمان بهذه الأمور، والإيمان عبارة عن تصديق جازم لا تردد فيه ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه، وهذا التصديق الجازم يحصل على ست مراتب.

الأولى: وهى أقصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر أُصوله ومقدماته درجة درجة وكلمة كلمة حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكن التباس، وذلك هو الغاية القصوى، ربما يتفق ذلك فى كل عصر لواحد أو اثنين ممن ينتهى إلى تلك الرتبة، وقد يخلو العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل المعرفة لقلّت النجاة وقلّ الناجون.

الثانية: أن يحصل بالأدلة الوهمية الكلامية المبنية على أُمور مسلمة مصدق بها لإشهارها بين أكابر العلماء وشناعة إنكارها ونفرة النفوس عن إبداء المراء فيها، وهذا الجنس أيضًا يفيد فى بعض الأمور وفى حق بعض الناس تصديقًا جازمًا بحيث لا يشعر صاحبه بإمكان خلافه أصلاً.

الثالثة: أن يحصل التصديق بالأدلة الخطابية، أعنى القدرة التى جرت العادة باستعمالها فى المحاورات والمخاطبات الجارية فى العادات، وذلك يفيد فى حق الأكثرين تصديقًا ببادئ الرأى وسابق الفهم إن لم يكن الباطن مشحونًا بالتعصب وبرسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل، ولم يكن المشنع مشغوفًا بتكليف المماراة والتشكك ومنتجعًا بتحديق المجادلين فى العقائد، وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس، فمن الدليل الظاهر المقيد للتصديق قولهم: لا ينتظم تدبير المنزل بمدبرين، فلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، فكل قلب باق على الفطرة غير مشوش بمماراة يسبق من هذا الدليل إلى فهمه تصديق جازم بوحدانية الخالق،لكن لو شوشه مجادل وقال: لم يبعد أن يكون العالم بين إلهين يتوافقان

على التدبير ولايختلفـان فإسماعه هذا القدر يشوش عليه تصـديقه، ثم ربما يعسر سَلُّ هذا السؤال ودفعـه فى حق بعض الأفهام القاصرة فـيستولى الشك ويتـعذر الرفع، وكذلك من الجلى أن من قدر على الخلق فهو على الإعـادة أقدر، كما قال:﴿**قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ**﴾ [يس: ٧٩]. فـهذا لا يسـمـعه أحـد من العـوام ذكى أو غبى إلا ويبـادر إلى التصديق، ويقول: نعم ليست الإعادة بأعـسر من الابتداء بل أهون، ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه، والدليل المستوفى هو الذى يفيد التصديق بعد تمام الأسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك.

الرابعة: التصديق لمجرد السماع ممن حسن الاعتـقاد فيه بسبب كثرة ثناء الخلق عليه، فإن من حسن اعـتقاده فى أبيه وأستـاذه أو فى رجل من الأفاضل المشهورين قـد يخبره عن شئ كموت شـخص أو قدوم غائب أو غيره، فـيسبق إليه اعـتقاد فيه، فـالمجرب بالصدق والورع والتقـوى مثل الصديق ﷺ إذا قال قـال رسول الله ﷺ كذا، فكم من مـصدق به جزمًا وقـابل له قبولاً مطلقًا لا مـستند لقوله إلا حسن اعتـقاده فيه، فمـثله إذا لقن العامى اعتقـادًا وقال له: اعلم أن خالق العالم واحد قادر وأنه بعث مـحمدًا ﷺ رسولاً بادر إلى التصديق ولم يمازجه ريب ولا شك فى قوله، وكذلك اعتـقاد الصبيان فى آبائهم ومعلميهم فلا جرم يسـمعون الاعتـقادات ويصدقون بهـا ويستمرون عليـها من غير حـاجة إلى دليل وحجة.

الرتبة الخامسة: التصديق به الذى يسبق إليه القلب عند سماع الشئ مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يلقى فى قلب العوام اعتـقادًا جازمًا، كما إذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره، ثم يسـمع من أحد غلمانه أنه قد مات اعتقد العـامى جزمًا أنه مات وبنى عليه تدبيره ولا يخطر ببـاله أن الغلام ربما قال ذلك عن إرجاف سمعه، وأن الصراخ والعويل لعله عن غشية أو شدة مرض أوسبب آخر، لكن هذه خواطر بعيدة لا تخطر للعوام فتنطبع فى قلوبهـم الاعتقادات الجازمة، وكم من أعرابى نظر إلى أسارير وجه رسول الله ﷺ وإلى حسن كلامه ولطف شمائله وأخلاقه فآمن به وصدقه جزمًا لم يخالجه ريب من غير أن يعالجه بمعجزة يقيمها ويذكر وجه دلالتها.

الرتبة السادسة: أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقـه، فيبادر إلى التصديق لمجرد موافقته لطبـعه لا من حسن اعتقاده فى قائله، ولا من قرينة تشـهد له، لكن لمناسبة ما فى طباعه، فالحـريص على موت عدوه وقتله وعزله يصدق جميع ذلك بأدنى إرجـاف ويستمر على اعتقاده جـازمًا، وبلو أخبر بذلك فى حق صديقه أو بشئ يخـالف شهوته هواه توقف فيه أو أباه كل الإباء، وهذه أضعف التصديقات وأدنى الدرجات لأن ما قبله استند إلى دليل

ما. وإن كان ضعيفًا من قرينة أو حسن اعتقاد فى المخبر أو نوع من ذلك وهى أماراتَ يظنها العامى أدلة فتعمل فى حقه عمل الأدلة فـإذا عرفت مراتب التصديق، فاعلم أن مستند إيمان العوام فى هذه الأسباب وأعـلى الدرجات فى حقه أدلة القرآن وما يجـرى مجراه مما يحرك القلب إلى التصديق، ولا ينبغى أن يجاوز بالعامى إلى ما وراء أدلة القرآن وما فى معناه من الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها إلـى الطمأنينة والتصديق وما وراء ذلك ليس على قدر طاقتـه، وأكثر الناس آمنوا فى الصبـا وكان سبب تصديقـهم مجرد التـقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهـم وكثرة ثنائهم على أنفـسهم، وثناء غيـرهم عليهم وتشديـدهم النكير بين أيدهم على مخـالفيهم، وحكايـات أنواع النكال النازل بمن لا يعتقـد اعتقـادهم وقولهم إن فلانًا اليـهودى فى قبـره مسخ كلبًـا، وفلانًا الرافضى انقلب خنزيرًا، أو حـكايات منامات وأحوال هذا الجنس ينغرس فى نفوس الصبـيان النفرة عنه والميل إلى ضده حتى ينزع الشك بالكلية عن قلبه، فالتعلم فى الصغر كـالنقش فى الحجر، ثم يقع نشوءُه عليه ولايزال يؤكد ذلك فى نفســه، فإذا بلغ استمـر على اعتقاده الجازم تصـديقه المحكم الذى لا يخالجـه فيه ريب، ولذلك ترى أولاد النصارى والروافض والمجـوس والمسلمين كلهم لا يبلغون إلا على عقائد آبائهم واعتـقاداتهم فى الباطل والحق جازمة. لو قطعوا إربًا إربًـا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعـوا عليه دليلاً لا حـقيقيًا ولا رسـميًا، وكذا ترى العبيـد والإماء يسبون من المشرك ولا يعرفون الإسلام، فإذا وقعـوا فى أسر المسلمين وصحبوهم مدة ورأوا ميلهم إلى الإسلام مـالوا معهم واعـتقدوا اعـتقـادهم وتخلقوا بأخلاقـهم. وكل ذلك لمجرد التـقليد والتشبيه بالتابعين، والطباع مجبولة على التشبيـه لا سيما طباع الصبيان وأهل الشباب فبهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحرير الأدلة.

فصل

لعلك تقول: لا أنكر حصول التصديق الجازم فى قلوب العوام بهذه الأسباب، ولكن ليس من المعرفة فى شئ، وقد كلف الناس المعرفة الحقـيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذى لا يتمـيز فيـه الباطل على الحق. فالجـواب: أن هذا غلط ممن ذهب إليه، بل سـعادة الخلق فى أن يعتقدوا الشئ على ما هو عليه اعتقـادًا جازمًا لتنتقش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقـيقة الحق، حتى إذا مـاتوا وانكشف لهم الغطاء فشاهـدوا الأمور على ما اعتـقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا بنار الخـزى والخجلة ولا بنار جهنم ثانيًا، وصورة الحق إذا انتقش بها قلبه فلا نظر إلى السبب المفيد له دليل حقيقى أو رسمى أو إقناعى، أو قبول بحسن الاعتقاد فى قائلة أو قبول لمجرد التقليد من غـير سبب فليس المطلوب الدليل المقيد، بل الفائدة وهى

حقيقة الحق على ما هى عليه فمن اعتقد حقيقة الحق فى الله وفى صفاته وكتبه ورسله واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد، وإن لم يكن ذلك بدليل محرر كلامى ولم يكلف الله عباده إلا ذلك وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ فى موارد الأعراب عليه وعرضه الإيمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرافهم إلى رعاية الإبل والمواشى من غير تكليفه إياهم التفكر فى المعجزة، ووجه دلالته والتفكر فى حدوث العالم وإثبات الصانع. وفى أدلة الوحدانية وسائر الصفات، بل الأكثر من أجلاف العرب لو كلفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة. بل كان الواحد منه يخلفه ويقول: الله أرسلك رسولاً. فيقول: والله الله أرسلنى رسولاً وكان يصدقه بيمينه وينصرف، ويقول الآخر إذا قدم عليه ونظر إليه: والله ما هذا وجه كذاب، وأمثال ذلك مما لا يحصى، بل كل يسلم فى غزوه واحدة فى عصره وعصر أصحابه آلاف لا يفهم الأكثرون منهم أدلة الكلام، ومن كان يفهمه يحتاج إلى أن يترك صناعته ويختلف إلى مسلم مدة مديدة ولم ينقل قط شئ من ذلك، فعلم علمًا ضروريًّا أن الله تعالى لم يكلف الخلق إلاَّ الإيمان والتصديق الجازم بما قاله كيفما حصل التصديق.

نعم ، لا ينكر أن للعارف درجة على المقلد، ولكن المقلد فى الحق مؤمن كما أن العارف مؤمن.

فإن قلت: فبم يميز المقلد بين نفسه وبين اليهود والمقلد؟

قلنا: المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف أنه مقلد، بل يعتقد فى نفسه أنه محق عارف ولا يشك فى معتقده ولا يحتاج مع نفسه إلى التمييز لقطعه بأن خصمه مبطل وهو محق، ولعله أيضًا يستظهر بقرائن وأدلة ظاهرة وإن كانت غير قوية يرى نفسه مخصوصًا بها ومميزًا بسببها عن خصومه، فإن كان اليهودى يعتقد فى نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على المحق اعتقاده، كما أن العارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودى بالدليل، واليهودى المتكلم الناظر أيضًا يزعم أنه مميز عنه بالدليل ودعواه ذلك لا يشك الناظر العارف، وكذلك لا يشكك المقلد القاطع ويكفيه فى الإيمان أن لا يشككه فى اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه، فهل رأيت عاميًّا فقط قد اغتم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليد اليهودى، بل لا يخطر ذلك ببال العوام، وإن خطر ببالهم وشوفهوا به ضحكوا من قائله وقالوا: ما هذا الهذيان وكان به بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج إلى فرق فارق تبيينًا أنه على الباطل، وإنى على الحق، وأنا متيقن لذلك غير شاك فيه. فكيف أطلب الفرق حيث يكون الفرق معلومًا قطعًا من غير طلب، فهذه حالة المقلدين الموقنين وهذا إشكال لا يقع لليهودى المبطل لقطعه مذهبه مع نفسه، فكيف للمسلم المقلد الذى وافق اعتقاده ما هو

الحق عند الله تعالى، فظهـر بهذا عند القطع للمسلك المقلد الذى وافق اعتـقاده ما هو الحق عند الله تعالى، فظهـر بهذا على القطع أن اعتـقاداتهم جازمة، وأن الشـرع لم يكلفهم إلا ذلك.

فإن قيل: فإن فرضنا عاميًّا مجادلاً لجوجًا ليس يقلد وليس يقنعه أدلة القرآن ولا الأقاويل الجليلة المفرقة السابقة إلى الأفهام فماذا تصنع به؟

قلنا: هذا مريض مـال طبعـه عن صحـة الفطرة وسلامة الخـلقة الأصلية فـينظر فى شمائله فإن وجدنا اللجاج والجدل غـالبًا على طبعه لم نجادله، وطهرنا وجه الأرض عنه إن كان يجاحدنا فى أصل من أُصول الإيمان، وإن توسمنا فيـه بالفراسة مخائل الرشد والقبول إن جـاوزنا به من الكلام الظاهر إلى توفـيق فى الأدله عـالجناه بما قـدرنا عليـه من ذلك، وداوينا بالجدال المر والبرهان الحلو، وبالجملة فنجتهـد أن نجادله بالأحسن كما أمر الله تعالى ورخصنا فى القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام مع الكافة، فإن الأدوية يستعمل فى حق المرضى وهم الأقلون، ومـا يعـالج به المريض بحكم الضـرورة يجب أن يوقى عنه الصحـيح، والفطرة الصحـيحة الأصلـية معـدة لقبول الإيمان دون المجـادلة وتحرير حـقائق الأدلة، وليس الضرر فى استعمال الدواء مع الأصحاء بأقل من الضرر فى إهمال المداواة مع المرضى، فليوضع كل شئ موضعه كمـا أمر الله تعالى به نبيه حيث قال: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. والمدعو بالحكمة إلى الحق قوم، وبالموعظة الحسنة قوم آخرون، وبالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أقسامهم فى كتاب القسطاس المستقيم فلا نطول بإعادته.

المضنون به على غير أهله

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الرسالة

الحمد لله على موجب ما هدانا إلى حمـده، ووفقنا للقيام بشكره، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف من انتسب إلى آدم عليه السلام وعلى صحبه الأخيار.

اعلم أن لكل صناعة أهلاً يعـرف قدرها، ومن أهدى نفائس صناعة إلى غـير أربابها فقد ظلمها، وهذا علق نفيس مضنون به على غير أهله فمن صانه عمن لا يعرف قدره فقد قضى حـقه أكرمت بهـذا العلق على سبـيل التهادى أخـى وعزيزى أحمـد صانه الله عن الركون إلى الغرور وأهله لمعرفة بعض حقائق الأشياء التى كانت معرفة جميعها مطلوبة لسيد ولد آدم عليه السـلام حيث قال: أرنا الأشياء كـما هى، وهذا العلق المضمون بـه على غير أهله يشتمل على أربعة أركان: